

تقرير خاص آب 2009



تصوير: جي سبي تورداي

هدم الأبنية في غزة أثناء "الرصاصة المصبوب"

محاصرون التأثير الإنساني لعامين من الحصار على قطاع غزة

والصحة، والملجأ، والطاقة، والماء، والصراف الصحي. كما يصف التقرير كيف أن الدورات المتكررة من العنف وانتهاكات الحقوق الإنسانية النابعة من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وحكم حماس على غزة قد ولدت أماً ووجعاً في نفس سكان غزة.

يوثق هذا التقرير التأثير الإنساني للحصار الذي فرضته إسرائيل منذ شهر حزيران (يونيو) 2007 على 1.5 مليون شخص في قطاع غزة. ويسلط الضوء على آثار قيود الإستيراد والتصدير وتحضير السفر من وإلى غزة، ناهيك عن سبل كسب العيش، وسلامة المأكولات، والتعليم،

تنقل السكان والسلع من وإلى غزة عبر المعابر من إمكانية جميع العناصر لتوجيه الحاجات والتحديات الهائلة التي نجمت عن الهجوم العسكري الأخير.

وخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، سمحت إسرائيل بدخول عدد صغير من حمولات الشاحنات إلى غزة، حاملة سلعاً قد سبق أن منعت من الدخول، بما فيها أدوات محدودة للبناء، والماء، والصرف الصحي والتعليم. وفيما تعتبر هذه خطوات ترحيب، إلا أن تأثيرها الفعلي، مقارنةً مع مستوى الحاجات الحالي في غزة ما زال طفيفاً.

وقد وصف وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة «جون هولمز» هذا الحصار بشكل من العقاب الجماعي على سكان غزة أجمعين⁽²⁾. بالتالي، ضغطت الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر كذلك العديد من الدول والمنظمات الإنسانية مراراً وتكراراً على حكومة إسرائيل لإزالة القيود عن حدود غزة، وللسماع بنفاذ حر إلى المناطق الزراعية داخل غزة، وللسماع بصيد سمك غير مقيد في مياه أراضي غزة⁽³⁾. فهذه هي الخطوات الطارئة المطلوبة لاستهلال إعادة بناء المنازل والبنية التحتية، وإعادة إحياء الإقتصاد، وإرجاع الكرامة الإنسانية في غزة.

عقب استيلاء حماس على قطاع غزة في حزيران (يونيو) 2007، فرضت إسرائيل حصاراً لا سابق له على كافة المعابر الحدودية داخل وخارج قطاع غزة⁽¹⁾. وقد «سجن» الحصار 1.5 شخص في منطقة من أكثر المناطق كثافةً سكانيةً في العالم، مما أثار أزمة كرامة أنسانية مخرقةً وراءها نتائج إنسانية سلبية. وفي قلب هذه الأزمة، شهد السكان تدهوراً ملموساً في ظروف العيش، نتيجة انقراض سبل كسب العيش فضلاً عن التراجع التدريجي في حالة البنية التحتية وفي نوعية الخدمات الحيوية في مناطق الصحة، والماء، والصرف الصحي، والتعليم.

وقد تزامن الحصار، وهو الآن في سنته الثالثة، مع دورات متكررة من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، النابعة من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وحكم حماس على غزة. فإن رفض حق الفلسطينيين في مغادرة غزة، أو في التنقل بحرية إلى الضفة الغربية، لا سيما عندما الخطر يهدد بحياتهم، وبوحدتهم الجسدية، أو بحرياتهم الجوهريّة، عنصر اساسي آخر من عناصر أزمة الكرامة الإنسانية الجارية. وترك هذا الرفض أثراً مدمراً خلال الهجوم العسكري "Cast Lead" الرصاص المسكوب (الذي شنته إسرائيل في 27 كانون الأول) ديسمبر، 2008 (والذي ساهم في إحداث خسارة مدنية كبيرة فضلاً عن عدد وافر من الجرحى). كما تخلل الهجوم الإسرائيلي الذي دام ثلاثة أسابيع تدمير واسع للبيوت، والبنية التحتية والأصول الإنتاجية. كما حدثت القيود المتواصلة على

تضمن الحصار الذي فرضته إسرائيل في حزيران (يونيو) 2007 ما يلي:

- إغلاق كارني، المعبر الأكبر والمجهز بأفضل التجهيزات التجارية باستثناء حزام ناقل مُستخدَم لنقل البذور
- قيود جارفة على المواد الصناعية والزراعية فضلاً عن مواد البناء
- تعليق جميع الصادرات تقريباً
- تخفيض كميات الوقود الصناعي (المستعملة لتشغيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة)، والبنزين، والديزل، وغاز الطبخ
- حظر عام على تحرك الفلسطينيين عبر إريز، التقاطع الوحيد للمسافرين إلى الضفة الغربية، باستثناء عدد محدود من "الحالات الإنسانية"
- إغلاق تقاطع رفح، الذي تسيطر عليه مصر بشكل مباشر، باستثناء بعض الفتحات المتقطعة
- تخفيض ملموس لمناطق صيد السمك والأراضي الزراعية التي يمكن للفلسطينيين الوصول إليها
- قيود على تحويل الأموال إلى البنوك في غزة

عامان من الحصار في غزة وها هنا النتائج:

تدمير سبل كسب العيش

كبيرة من تلك الوفيات تمثلت في مدنيين لم يكونوا مشتركين في العداءات.

• على الأقل 360 شخص لقيوا حتفهم منذ 15 أيار (مايو) 2007 (أي قبل استيلاء حماس بشهر واحد) في إطار عنف بين العصابات. كما زعم أن أفراد مشتبه بهم بالإنتماء إلى عصابات المعارضة سقطوا ضحية التوقيفات التعسفية، والعذابات فضلاً عن الإعدام غير القضائي.

العجز عن إعادة الإعمار

• إن حظر توريد المواد البنائية قد منع إعادة بناء أكثر من 3,450 منزلاً مدمراً و2,870 منزلاً أصابته أضرار جسيمة خلال آخر هجوم عسكري. وما من بناء جديد لـ7,500 وحدة سكنية مخطط لها لإرضاء سكان غزة السريعي التوسع كان ممكناً نظراً لانعدام مواد البناء في غزة.

• وأرغم أكثر من 20,000 مشرد على الإستمرار في العيش في شقق مؤجرة، وفي منازل الأقارب وفي خيم بالقرب من منازلها المتضررة. فيما لا يزال عدد صغير من العائلات يعيش في مخيمات. وقد تعطلت حياة العائلات المشردة التي عندها أطفال، علماً أنهم من أشد المتضررين.

أزمة طاقة طويلة

• إن تخفيض كميات الوقود الصناعي المسموح لها بالدخول قد أجبر محطة توليد الكهرباء الوحيد في غزة على الحد من مستوى الإنتاج، مما ولد عجزاً كهربائياً بنسبة 20-15%. ويعاني 90% من السكان حالياً من انقطاع كهربائي لمدة 4-8 ساعات في اليوم. أما الباقي (أي الـ10%) فلا يحظى بإمداد كهربائي نظراً لانعدام مواد البناء المطلوبة لصيانة وتصليح الشبكة.

• وفي أقصى درجات الحرارة في فصل الصيف، تجد العائلات نفسها مرغمة على ترك الطعام من دون تبريد لساعات، وعلى المؤسسات العامة الإعتماد بشكل كبير على المولدات الإحتياطية، الأمر الذي يحدث مشاكل نتيجة الإمداد غير المترابط لقطع الغيار.

- إن انعدام الواردات الأساسية، بما فيها المواد الأولية، علاوةً على حظر الصادرات، قد حطم النشاط الإقتصادي في القطاع الخاص وأسفر عن خسارة حوالي 120,000 وظيفة. وحوالي 40% من اليد العاملة في غزة، أو بالأحرى أكثر من 140,000 شخص أمسوا يعانون البطالة.
- بات السوق المحلي مشبعاً بمنتجات زراعية مصدرها مسبقاً (لا سيما، زهور القطف، والفراولة، والطماطم الصغيرة)، مما خفض مردود المنتجين. أما القيود التي فرضتها إسرائيل على الصيد في بحر غزة فقد أثرت سلباً على حوالي 3,500 أسرة. كما خفضت هذه القيود وبشكل ملموس حجم الإصطياد وبالتالي مردود صيادي السمك في غزة.

انعدام الأمن الغذائي:

- يعاني حوالي 75% من سكان غزة (أي أكثر من 1.1 مليون شخص) من انعدام سلامة المأكولات، مقابل 56% في الربع الأول من العام 2008 (4) والأسباب الرئيسية التي تعزى إلى انعدام الأمن الغذائي هي ارتفاع نسبة الفقر، وتدمير الأصول الزراعية، وتضخم أسعار المأكولات الأساسية.
- لوحظ تحول تدريجي في النظام الغذائي لسكان غزة تمثل بانتقال من مأكولات مرتفعة السعر وغنية بالبروتينات مثل الفواكه، والخضار والمنتجات الحيوانية، إلى مأكولات منخفضة السعر وغنية في السكريات والنشويات مثل الحبوب، والسكر والزيت، مما قد يؤدي إلى نقص في الفيتامينات، لا سيما لدى الأطفال والنساء الحوامل.

عدم الإستقرار الجسدي

- إن العدد المعلن للضحايا الفلسطينيين خلال عملية «الرصاصة المسكوب» أو ما تسمى بـ«Cast lead» يتراوح بين 1,116 (IDF) و1,455 (وزارة الصحة الفلسطينية في غزة). وبحسب إعادة التدقيق في لوائح الوفيات المتعددة، قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا: OCHA) بتحديد رقم 1,383 فلسطينياً، من بينهم 333 طفل تم إثبات وفاتهم من خلال مصدرين مستقلين على الأقل، ونسبة



Photo by JCTordai

Displaced child in northern Gaza. April 2009

تدهور البنية التحتية الصحية والمائية

- لا يزال 10,000 شخص في غزة الشمالية لا يحصلون على المياه الجارية بسبب انعدام مواد البناء لصيانة وتحديث شبكة المياه.
- بسبب انعدام الصيانة الملائمة والتحديث الملائم للبنية التحتية الخاصة بالفضلات السائلة، فإن 80 مليون لتر من المياه الجارية المعالجة جزئياً تفرغ يومياً في البيئة. وهذا يزيد من تلوث البحر والطبقة الصخرية المائية تحت الأرض، مما يسبب مشاكل صحية خطيرة. فقط 5-10% من المياه المستخرجة من الطبقة الصخرية المائية يتوافق مع معايير السلامة التي تنص عليها منظمة الصحة العالمية.

تدمير التعليم

- إن اكتظاظ المدارس بسبب عدم القدرة على توسيع وتصليح المنشآت القائمة، والتي تشهد تقلصات متكررة في المواد التعليمية التي يؤجل أو يرفض دخولها في المعابر، بالإضافة إلى انقطاع كهربائي متكرر، يساهم في الحد من نسبة الحضور والأداء المدرسي. ففي الفصل الأول من العام الدراسي 2007-2008، لم ينجح سوى 20% من تلاميذ الصف السادس في غزة في امتحانات الرياضيات، والعلوم، واللغة الإنكليزية واللغة العربية.
- منعت معظم الطلاب من الذهاب إلى جامعات خارج غزة نظراً للمعايير الصارمة التي فرضتها السلطات الإسرائيلية بشأن السماح بمنح تراخيص للطلاب للخروج من غزة، ناهيك عن الفترات المحدودة لتقاطع رفح. فعلى سبيل المثال، بين تموز (يوليو) وأيلول (سبتمبر) 2008، قبل بدء العام الدراسي، استطاع 70 طالب فقط مغادرة قطاع غزة عبر إسرائيل للذهاب إلى جامعات خارج غزة.

نظام صحة مليء بالتحديات

- إن متابعة العلاج للأشخاص الذي يعانون من إصابات معقدة ومن إعاقات دائمة جراء آخر هجوم إسرائيلي قد ولدت عبءاً ثقيلاً في النظام الصحي الذي أضعفه الشح في المنشآت، والأجهزة والأدوية. كما أن عجز الطاقم الطبي على تحديث معرفته ومهاراته بسبب قيود السفر المتواصلة قد قضى على نوعية الخدمات الصحية في غزة.
- على المرضى الذين يحتاجون إلى علاج خاص خارج غزة اجتياز عملية شاقة وغير آمنة للحصول على رخص لمغادرة غزة، الأمر الذي يزيد من يأس وكرب المرضى. ومنذ كانون الثاني 2008، تم رفض أو تأجيل 40% من الطلبات المقدمة لمغادرة غزة، مقابل 10% في عام 2006.

التدمير النظامي لسبل كسب العيش

في اليوم للفرد الواحد (باستثناء قيمة المساعدة الإنسانية)⁽⁸⁾. وكما هو مبين في هذا التقرير (الجزء II)، فقد أثر ارتفاع الفقر سلباً على مستوى الأمن الغذائي وعلى الوضع الغذائي للسكان.

القيود المفروضة على الإستيراد والتصدير

بعد عامين من فرض الحصار، تقلص المعدل اليومي لحمولات شاحنات السلع التي تدخل غزة (112) إلى أقل من خمس الرقم المقارن لحمولات الشاحنات التي تدخل في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2007 (583)⁽⁹⁾. و70% من الواردات خلال هذه الفترة تألفت من منتجات غذائية، فيما منعت معظم المواد الصناعية، والزراعية والبنائية أو فرضت عليها قيود صارمة. وتأثير هذه التحظيرات والقيود يعزى إلى غياب العمليات الواضحة التي تستعملها إسرائيل للسماح بالواردات.

قبل الحصار، تم توريد 95% من المدخلات التي يستخدمها المصنعون في غزة عبر المعابر مع إسرائيل⁽¹⁰⁾. هناك حالياً حوالي 1,700 حاوٍ تجاري مع سلع موددة معلقة في المستودعات في إسرائيل والضفة الغربية، البعض منها منذ بدء الحصار، مما سبب خسارة تقدر بعشرة ملايين دولار، بما فيها أعباء حاوي نقل البضائع وأعباء التخزين.

تم حظر الصادرات حظراً شبه كامل في العامين الماضيين، باستثناء 147 حمولة شاحنات من زهور القطف، والفراولة المسموحة خارج غزة، مقابل معدل شهري يناهز 1,090 حمولة تم تصديرها خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2007 إلى الضفة الغربية، وإسرائيل وأوروبا. وحتى ولو كان المصنعون عاجزين على التغلب على قيود الإستيراد، لقد خضعت قطاعات عديدة للقدرة على تصدير منتجاتها، مثل السلع السابقة التي تم تصديرها بصورة منتظمة من غزة،

إن إقتصاد غزة الذي سبق وأن ضعف قد تدهور بشكل دراماتيكي خلال العامين الماضيين. وبحسب المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات، في الربع الأول من العام 2009، أصابت البطالة في غزة 140,000 قادر ومؤهل للعمل، أي 41.5% من اليد العاملة في غزة، مقابل 32.3% في الربع الثاني من العام 2007⁽⁵⁾، وقد بلغت نسبة البطالة لدى من هم دون الثلاثين من العمر حوالي 60%⁽⁶⁾. وفيما هذه الأرقام تعد من بين الأعلى في العالم، قد تكون نسبة البطالة الفعلية أعلى، بما أن المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات يسجل العمال الذين لم يتم تسريحهم رسمياً، إنما الذين لا يعملون ولا يتقاضون رواتب مثل «الموظفين الغائبين مؤقتاً»، عوضاً عن تصنيفهم «باطلين عن العمل». كما ان عدم قدرة الأشخاص غير الموظفين على دعم سبلهم في كسب العيش هي من أبرز العوامل التي تساهم في أزمة الكرامة الإنسانية المتواصلة في غزة.

ودمر الحصار القطاع الخاص. وبحسب مركز التجارة الفلسطيني PalTrade، منذ فرض الحصار، تم خسارة 120,000 وظيفة في القطاع الخاصة، بما فيها وظائف في القطاعات الصناعية، والتجارية والبنائية، والزراعية، والخدماتية⁽⁷⁾. إن عدداً من الآليات التي تطورت منذ فرض الحصار، وتوسع القطاع العام على وجه الخصوص من قبل سلطات حماس، ونمو اقتصاد الأنفاق (أنظر أدناه) قد عوض جزئياً عن خسارة هذه الوظائف ومنع تفاقم أكبر في البطالة.

وأظهر مسح عن الأسر أجراه المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات في أيار (مايو) 2008، بعد حوالي عام من الحصار، أن 70% من العائلات التي شاركت في الإستطلاع يعيشون بمدخول يقل عن دولار واحد في اليوم للشخص الواحد، وحوالي 40% من العائلة تعيش بمدخول يقل عن نصف دولار

شكل 1: المعدل اليومي للشحنات الواردة

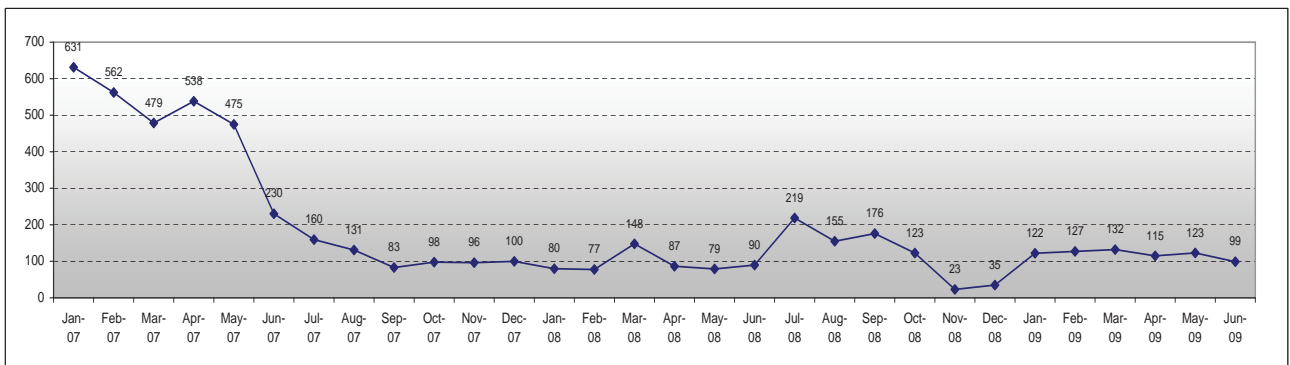




Photo by OXFAM

Gazan family in kitchen. Rafah Refugee Camp. May 2008

قد تدمر بالكامل وأن 432 مبنى قد تضرر، مما سبب خسارة قدرت بـ139 مليون دولار⁽¹⁶⁾. 40% من المباني المتأثرة (أي 297 مبنى) عبارة عن مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم في صناعة المأكولات والقماش، واللباس، والأثاث، والقطاعات البلاستيكية، فيما تمثلت الـ 60% الباقية في مبان لها علاقة بالتجارة والمقاولة والوقود. ومع أن الجزء الأكبر من الضرر قد أصاب مباني سبق أن أغلقت نتيجة الحصار، فإن الضرر الأخير يعني أن هذه المشروعات لن تكون قادرة على الإلتعاش بسرعة ما إن تتحسن الظروف⁽¹⁷⁾.

إن مدى الضرر الذي أصاب قطاع البناء كبير نظراً إلى الإفتقار الحالي للقدرة على إعادة الإعمار في غزة. فعشرون من أصل 29 معملاً من الخرسانة الجاهزة السريعة، و39 مبنى بناء، تضرر خلال الصراع، مما سبب خسارة 70% من قدرة القطاع ناهيك عن خسارة تقدر بـ27 مليون دولار⁽¹⁸⁾.

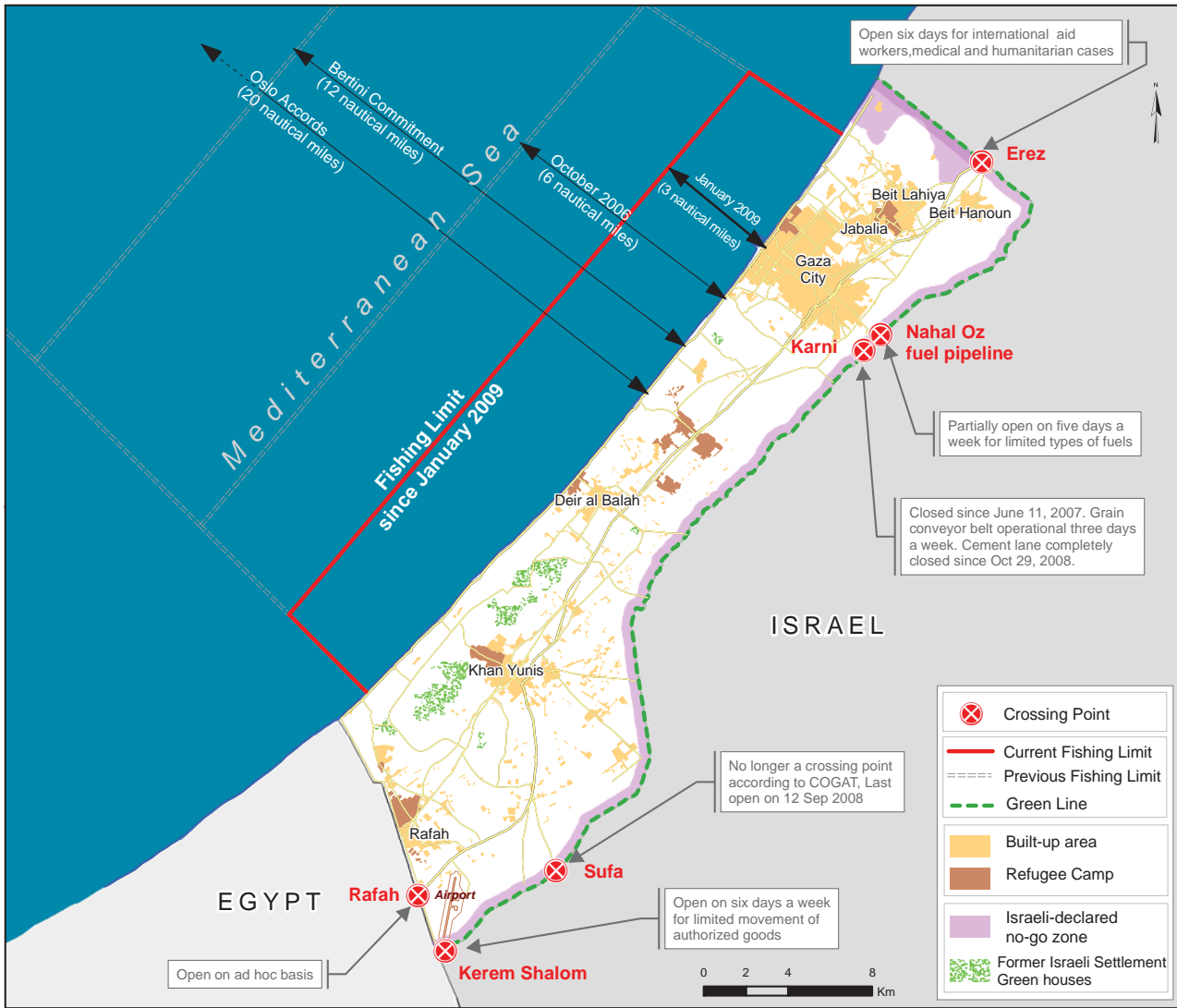
بالإضافة إلى ذلك، أسفرت العملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة عن خسارة واسعة للأصول الزراعية الإنتاجية مع خسار مباشرة تقدر بـ180 مليون دولار وخسارة غير مباشرة قدرت بـ88 مليوناً على مدى ستة أشهر⁽¹⁹⁾.

76% من منتجات الأثاث المصنعة في غزة، و90% من ملابس، و20% من كافة المنتجات الغذائية. ونتيجة لذلك، كان لا بد من إغلاق 95% من المباني الصناعية (أي 3,750 مبنى)، فيما كان على الـ 5% الباقية تخفيض مستوى نشاطها⁽¹¹⁾.

كذلك أثر الحصار على القطاع الزراعي، الذي يشكل مصدر سبل كسب العيش لحوالي 40,000 مزارع، وصيد سمك، راع قطع، وعامل في المزرعة⁽¹²⁾. وخضعت لقيود واسعة مواد أساسية مثل بعض المبيدات للحشرات، والشتلات، والمواشي، والوقود، كذلك قطع الغيار لأجهزة الري، وذلك منذ فرض الحصار، الأمر الذي أثر على مستوى الإنتاج الزراعي الإجمالي⁽¹³⁾. أما الحظر الذي فرض على الصادرات فأسفر عن إشباع السوق المحلي بمواد مصدرة (فروالة، طماطم صغيرة، الفلفل الأخضر، وزهور القطف) وانخفضت أسعارها كما انخفض مردود 5000 مزارع و10,000 عامل في المزرع⁽¹⁴⁾. ونتيجة إشباع السوق بمنتجات زراعية مصدرة مسبقاً، لجأ بعض المزارعين إلى تغذية ماشيتهم بهذه المنتجات⁽¹⁵⁾.

التدمير الناجم عن عملية «الرصاص المسكوب»

كما تأثرت حالة القطاع الخاص في غزة جراء التدمير الشامل والضرر الذي خلفه هجوم «الرصاص المسكوب». ويشير مسح شامل أجراه مجلس القطاع الخاص في غزة إلى أن 268 مبنى



تحذير السكان ودعوتهم إلى البقاء على بعد 300 متر على الأقل من الحدود مع إسرائيل. وتشير التقارير الصادرة عن مزارعين غزة إلى أن قيود العبور تفرض أحياناً على المنطقة الزراعية وعلى بعد 1,000 متر من الحدود لغرض معين. وكما كانت الحالة مسبقاً، تعمل قوات الدفاع الإسرائيلية التي تقوم بدوريات على الحدود، على تطبيق تحذيرات على بلوغ الأراضي الزراعية عبر إطلاق «نار تحذيري» باتجاه الأشخاص الموجودين في هذه المناطق. فمنذ فرض الحصار، سجلت مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مقتل 33 مدنياً فلسطينياً، من بينهم 11 طفل، قد لقيوا حتفهم في حوادث الحدود، بالإضافة إلى 61 جرحى من بينهم 13 طفلاً. وقد أثرت هذه القيود على سبل كسب العيش التي تركز عليها حوالي 3,500 أسرة تعتمد على صيد السمك. فمنذ بدء عملية «الرصاصة المسكوب»، حظرت قوات الدفاع الإسرائيلية الفلسطينيين من الصيد إلى ما بعد ثلاثة نانومتر⁽²¹⁾، مما قلص حجم الإصطياد،

القيود على بلوغ الأراضي والبحر

إن المزارعين ورعاة الماشية الذين يعملون في مناطق على مقربة من الحدود الإسرائيلية قد واجهوا صعوبات فائقة في مواصلة زراعتهم نتيجة القيود التي فرضتها إسرائيل حين يحاولون بلوغ الأراضي الزراعية في هذه المنطقة. وعقب فك إسرائيل ارتباطها بغزة في آب (أغسطس) 2005، أنشأ جيش الدفاع الإسرائيلي ما سمي بـ zone buffer أي منطقة عازلة على قطاع الأرض الذي يمتد على 150 متراً طوال الحدود، حيث النفاذ الفلسطيني محظر⁽²⁰⁾. كما ان الطلقات التحذيرية مصوبة عادةً باتجاه المزارعين الفلسطينيين الذي يعملون في أرضهم⁽²⁰⁾.

في أيار (مايو) 2009، قام طائرات القوات الجوية الإسرائيلية بإزالة الآلاف من المناشير في كافة أنحاء قطاع غزة، بهدف

عائلات وسبل كسب عيش مدّمة: حالة عائلة «أبو عيده»

إنّ عائلة «أبو عيده» هي عائلة كبيرة لاجئة، مؤلفة من 83 فرداً كانوا يعيشون قبل الهجوم الإسرائيلي الأخير في 11 منزل داخل المنطقة الصناعية (عزبة أبو عيده)، شرق غزة، على بُعد كيلومتر واحد تقريباً من الحدود الإسرائيلية. تملك العائلة وتدير مصنعين للإسمنت، ومصنع تعبئة الحمضيات، 28 عربة تجارية وخاصة، ومزرتين، وعدداً من أشجار الفاكهة والماشية.

بُعِيد انطلاق الهجوم الأرضي الإسرائيلي، وإثر القصف العنيف والنشاط العسكري الكثيف جدّت العائلة نفسها مرغمةً على مغادرة المنطقة دون ممتلكاتها. ولكن لدى عودتها، رأت أنّ الدمار قد أصاب معظم أملاكها، تحديداً 10 من أصل 11 منزل، ومصنعي الإسمنت. وقُتِلَت المواشي كلّها، واقتُلِعَت أشجار الحمضيات والنخيل والزيتون، كما تضرّر مصنع تعبئة الحمضيات بشكل كبير. وجراء الأضرار الكثيفة الناجمة عن عملية «الرصاص المسكوب»، قدّرت خسائر مباشرة بملايين الدولارات. وها هي العائلة الآن متشتتة هنا وهناك في شقق مؤجرة في أرجاء شمال غزة، وتحطّمت شبكات الدعم العائلي والاجتماعي الحيوي. وعلى حدّ قول يوسف أبو عيده (أحد أرباب عائلة أبو عيده)، تأثّر الأولاد على وجه الخصوص من التمزّق العائلي، حتى أن بعضهم أضى يعاني من انهيار عصبي ومشاكل أخر ذات صلة. بينما ظلّوا يذهبون إلى مدارسهم العادية بُعيد عملية الرصاص المسكوب، إلا أنهم في العام الدراسي القادم، سيتم إعادة توزيعهم في مدارس جديدة تقع على مقربة من مسكنهم الحالي، الأمر الذي سيسبّب لهم مزيداً من الإرهاق النفسي. وعلى غرار العديد من سكان غزة، تواجه العائلة صعوبةً بالغةً في التعويض عن الخسائر الفادحة التي تكبّدها وتشعر بقلق شديد إزاء آفاق المستقبل.

وتأمل عائلة أبو عيده بإعادة فتح جزء من أعمال العائلة في المستقبل القريب. ولهذه الغاية، فقد انكبّت على تنظيف المواقع المتلفة، وباعت بعض الأراضي، واقرضت من رجال أعمال آخرين بهدف تمويل استئناف أعمالها في المستقبل. وتمّ إحدى الوحدات الإنتاجية لمصانع الإسمنت، التي قد تعرّضت إلى ضرر طفيف، وأصبحت الآن جاهزةً للعمل، شريطة إعادة استيراد الإسمنت في المستقبل القريب.

الراهن لا يحتمل بالنسبة إلى غيرهم من صيادي السمك، مما دفعهم إلى إيقاف الصيد.

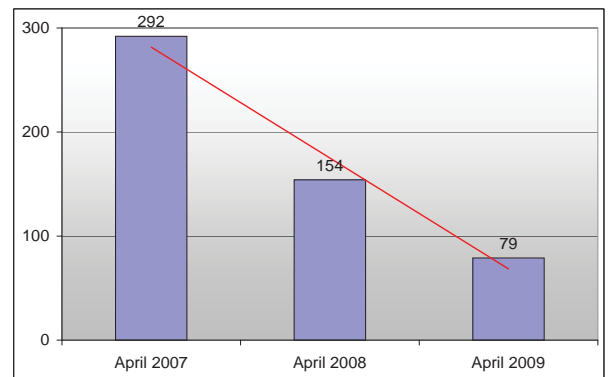
بلغ الإصطياد الإجمالي في شهر نيسان (أبريل) 2009، 79 طنّاً مترياً، أي ما يشكل ثلث مجموع السمك المتوافر في السوق في شهر نيسان (أبريل) 2007⁽²³⁾. كما ان تقليص الإصطياد ناتج عن ارتفاع حاد في أسعار السردين، ألا هو النوع السمكي الأكثر شعبيةً والأقلّ ثمناً في السوق. وفي شهر أيار (مايو) 2009، تراوحت الأسعار بين 23-25 شيكل للكيلو الواحد مقابل 10-12 شيكل للكيلو الواحد في العام الفائت⁽²⁴⁾.

القيود على دخول النقد إلى غزة⁽²⁵⁾؛

تقدر سلطة النقد الفلسطينية (PMA) أن الفروع المصرفية في غزة، والتي يبلغ عددها 43 فرعاً تحتاج إلى ما يقارب الـ 200 مليون شيكل في الشهر لتلبية الحاجات العادية، فيما

كمية الأسماك الموجودة في المياه العميقة التي تزيد عن ثلاثة نانومتر. إن هذا الحظر قد جاء عقب تقليص منطقة الصيد في تشرين الأول (أكتوبر) 2006 من 12 إلى 6 نانومتر⁽²²⁾. وأجبر العديد من صيادي السمك على تبني استراتيجيات بديلة، مثل الصيد بشبكات صغرى في منطقة الثلاثة نانومتر محاولين اصطياد سمك أصغر (مثل السردين). فيما أمسى الوضع

شكل 2: حصيلة صيد السمك بالأطنان



إقتصاد الأنفاق

لولا وجود الأنفاق التي تقع تحت الحدود مع مصر والتي تنظمها سلطات حماس بشكل كبير، لكان تعذر الوصول إلى السلع. وتمر جميع السلع تقريباً عبر هذه الأنفاق، بما فيها مواد البناء، والماشية، والنقد، والمنتجات الغذائية والأسلحة. وفي غياب الإحصاءات الدقيقة، قدرت مصادر متنوعة أن عدد الأنفاق العاملة يتراوح بين 400 و600⁽²⁶⁾. وقد تم توظيف الآلاف من السكان في نقل البضائع عبر الأنفاق، وفي بناء وصيانة الأنفاق، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية ذات العلاقة بالأنفاق. وقد أعربت مجموعات حقوق الإنسان عن قلقها إزاء تشغيل الأطفال في الأنفاق⁽²⁷⁾.

صحيح أن هذه الأنفاق قد ضمنت تهدئة قصيرة الأجل للحصار، معززةً توافر سلع معينة في سوق غزة، إلا أن الأنفاق لا تشكل بديلاً مستداماً لاستئناف حركة البضائع عبر المعابر الرسمية مع إسرائيل. علاوةً على ذلك، فإن الأنفاق تشكل تهديداً عالياً على سلامة العاملين في هذا النشاط. فمند حزيان (يونيو) 2007، توفي 85 شخصاً على الأقل من جراء حوادث في الأنفاق، لا سيما عقب انهيار الأنفاق والتكهرب، إضافةً إلى 114 جرحى⁽²⁸⁾.

تحتاج وكالات دولية مثل وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الدولية على سبيل المثال إلى مبالغ إضافية من أجل تمويل عملياتها. وفي إطار الحصار المتواصل، لم تسمح السلطات الإسرائيلية بحالات نقدية منتظمة من بنوك الضفة الغربية إلى فروعها في غزة، مما أحدث عجزاً في أوراق الشيك. فبات بالتالي على البنوك السماح بدفعات جزئية في عمليات السحب النقدي اليومية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النقص النقدي قد خلف وراءه آثاراً خطيرةً على إقتصاد غزة.

تدفع رواتب طاقم السلطة الوطنية الفلسطينية على نحو إلكتروني كما أن النقص النقدي قد منع الموظفين من سحب رواتبهم. وأدى نقص الشيك إلى "دولة" جزئية للإقتصاد في غزة، وإلى ادخار نقدي عام ناهيك عن ابتعاد عن النظام المصرفي الرسمي. وبناءً على رأي البنك الدولي، فإن ما يحصل من شأنه تخفيض ربحية البنوك وتهديد الثقة بالقطاع المصرفي على وجه العموم. كذلك، من شأنه تقليص جهود سلطة النقد الفلسطينية في سبيل مكافحة تبييض الأموال، الذي تستفيد منه مجموعات تقبض نقودها من خارج النظام المصرفي.

انعدام الأمن الغذائي

منذ فرض الحصار، شكلت السلع الغذائية حوالي 70% من الشحنات المستوردة إلى غزة. بيد أن قيوداً فرضت على عدد من المنتجات الغذائية خلال تلك الفترة، مما أدى إلى تأرجحات حادة في الأسعار. كما فرضت إسرائيل قيوداً صارمة على استيراد المواشي منذ تشرين الثاني (نوفمبر) 2008، مما أدى إلى ارتفاع ملموس في أسعار اللحوم الطازجة، من 40 إلى 60 شيكل للكيلو الواحد. ومع أن عدداً محدوداً من المواشي والمجترات الصغيرة قد تم نقله عبر الأنفاق، إلا أن الكثير منها كان مريضاً مما شكل خطراً على الصحة. وما زاد الأمر سوءاً كان عدم توفر التطعيم البيطري المناسب في غزة نتيجة الحصار⁽³¹⁾.

شهد العامان الفائتين نقصاً في المواد الغذائية الأساسية بسبب إغلاق المعابر. وعلى سبيل المثال، خلال الشهرين الأخيرين اللذين سبقا عملية «الرصاصة المسكوب»، قامت السلطات الإسرائيلية بإغلاق الشريط الناقل في معبر كارني، علماً أنه الآلية الوحيدة المتوفرة لاستيراد حبوب القمح. وأدى ذلك إلى استنفاد مخزون القمح كما أدى إلى إغلاق المطاحن

تشير التقديرات التمهيدية إلى أنه عقب الهجوم الإسرائيلي، يعاني 75% من سكان غزة أو أكثر من 1.1 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، مقابل 56% في الربع الأول من العام 2008 و53% في العام 2006⁽²⁹⁾. يوجد انعدام في الأمن الغذائي حين لا يكون باستطاعة الناس الوصول سواء جسدياً أو إقتصادياً إلى مأكولات آمنة، ومغذية ومقبولة اجتماعياً من أجل الحفاظ على حياة صحية ومنتجة⁽³⁰⁾.

يعتبر تآكل سبل كسب العيش، لا سيما تدمير الأراضي الزراعية والأصول خلال الصراع سبباً رئيسياً للإرتفاع الحاد في انعدام الأمن الغذائي. وتمثل تأثير هذه العوامل في تضخم أسعار الطعام، مما عذر على الأسر الفقيرة الحصول على المنتجات الغذائية الأساسية بين أيار (مايو) 2007 وأيار (مايو) 2009، كما ارتفع مؤشر أسعار المستهلك للمأكولات في غزة بنسبة 33%. ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار الطعام، وإلى القيود المتواصلة التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على الإستيراد. وولدت هذه القيود فجوات واسعة في توريد بعض السلع في السوق، والتي سدتها جزئياً فقط نقل المنتجات الغذائية عبر نظام الأنفاق.

ويتلقى حوالي 1.1 مليون شخص حالياً مساعدة غذائية من منظمات إنسانية، وفي طليعتها، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الدولية وبرنامج الغذاء العالمي. وبسبب هذا التدخل المتواصل في المساعدة الغذائية، تفيد التقديرات بأن غالبية السكان يستهلكون كمية الوحدات الحرارية المسموح بها يومياً في نظامهم الغذائي. غير أن مساحاً أجرته الأمم المتحدة في العام 2008، أشار إلى أن تخفيض نوعية وتنوع الطعام المستهلك شكل إحدى أبرز الآليات التي يستخدمها السكان الذين يعانون من البطالة والفقر. وفي هذا السياق، شهد النظام الغذائي لسكان غزة تحولاً تدريجياً من طعام غالي الثمن وغني بالبروتينات مثل الخضار والمشتقات الحيوانية إلى طعام منخفض الثمن وغني بالنشويات والسكريات مثل الحبوب، والسكر، والزيت⁽³²⁾. وقد تشكل هذه النقلة عاملاً رئيسياً للوزن الزائد لدى الأولاد (15.9%) الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و16 سنة، كما هو مبين في مسح أجري مؤخراً. وهذه بالفعل ظاهرة تعزى إلى نظام غذائي فقير وغير متوازن⁽³³⁾. وفي المستقبل، من المحتمل أن تتجلى هذه التغيرات الغذائية في ارتفاع معدلات نقص التغذية لدى الأطفال والنساء في فترة الحمل.

السته الموجودة في قطاع غزة وذلك بصورة مؤقتة. وفي منتصف كانون الأول (ديسمبر) 2008، اضطرت وكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين (أونروا) إلى وقف برنامج توزيع المنتجات الغذائية لما تبقى من الشهر. كما أن نقص الطحين الذي رافقه نقص حاد في غاز الطبخ قد أدى إلى إغلاق تدريجي لمخابز عديدة مولداً كذلك نقصاً في الخبز استمر من نهاية كانون الأول (ديسمبر) حتى نهاية كانون الثاني (يناير) 2009. فكان على الناس الوقوف في الصف والانتظار لساعات وساعات في المخابز، وقد قلصت منتجات الخبزات بسبب نقص الوقود والقمح.

وما زال القرار الذي أقرته الحكومة الإسرائيلية في 22 آذار (مارس) 2009، والذي يسمح بدخول المنتجات الغذائية إلى غزة دون قيد، ما إن توافق السلطات الإسرائيلية على مصدر السلع، حبراً على الورق.

كما ولا يزال دخول بعض المواد الغذائية غير مسموح، بما فيها المشروبات، وبعض أنواع المعلبات والقهوة، وبعض الماركات التجارية للتركيبات الأطفال. ولكن على العكس، شهدت الأشهر الأخيرة ارتفاعاً في كميات المواد الغذائية الرئيسية التي تمر بالمعابر، والتي تتزامن مع ارتفاع في نقل المنتجات الغذائية عبر الأنفاق، مما يزيد من التوافر الإجمالي لهذه المواد في السوق.

انعدام الأمن وانعدام حماية المدنيين

الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

تأرجحت حدة العنف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إبان العامين المنصرمين إلا أنها لم تتوقف تماماً قط. وشهدت فترة الحصار تصاعدين بالغين نتيجة العمليات العسكرية الإسرائيلية: عملية «الشتاء الحار» (27 شباط- 4 آذار 2008) وعملية «الرصاص المسكوب» (27 كانون الأول 2008- 18 كانون الثاني 2009). أما الهدوء النسبي فلم يخيم سوى في فترة واحدة (19 حزيران-4 تشرين الثاني 2008) وذلك في إطار وفق لإطلاق النار سمسرت له مصر. وفي الوقت الراهن، ما زالت تحصل بعض حوادث من العنف المتشدد: ولكن، وعلى وجه العموم، انخفض العنف الإسرائيلي الفلسطيني بشكل ملحوظ في غزة وفي جنوب إسرائيل منذ أن أعلنت إسرائيل وحماس وقفاً أحادياً لعمليات إطلاق النار في 18 كانون الثاني (يناير) عقب نهاية «الرصاص المسكوب».

شهد العامان الأخيران في غزة دورات عنف متواصلة وانتهاك مستمر للقواعد الأساسية الإنسانية الدولية ولقانون الحقوق الإنسانية الذي ينص على حماية المدنيين واحترام الحريات المدنية. ولا شك في أن حرمان سكان غزة من حقهم في مغادرة غزة أو في التنقل والسير بحرية داخل الضفة الغربية نتيجة الحصار، لا سيما عندما تكون حياتها وكيانهم الجسدي أو حرياتهم الأساسية مهددة، يعتبر عنصراً جوهرياً من عناصر أزمة الكرامة الإنسانية الحالية.

وفيما حدثت معظم الكوارث والخسائر خلال العامين الماضيين في سياق النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، يشكل الصراع بين الفصائل مصدراً آخر لانعدام الأمن. كما أن مساحاً أجرته الأمم المتحدة مؤخراً قد سلط الضوء على زيادة انتشار العنف المحلي عقب عملية «الرصاص المسكوب» التي ساهمت في تفاقم حالة انعدام الاستقرار الذي يعيشها سكان غزة⁽³⁴⁾.

ففي المجمل، لقي 2,0008 فلسطيني حتفهم وجرح حوالي 6,700 فلسطيني في العامين اللذين تليا فرض الحصار (15 حزيران 2007- 15 حزيران 2009). وفي الفترة عينها، قتل 25 إسرائيلياً وجرح 586 إسرائيلي داخل غزة وفي مدن في جنوب إسرائيل⁽³⁵⁾.

واعتبرت عملية «الرصاص المسكوب» من الأحداث الأكثر عنفاً في التاريخ الحديث للأراضي الفلسطينية المحتلة⁽³⁶⁾. وتراوحت أرقام الوفيات الفلسطينيين خلال الهجوم بين 1,116 (ناطق باسم قوات الدفاع الإسرائيلية) و1,455 (وزارة الصحة الفلسطينية). وبعد إعادة البحث والتدقيق في لوائح الوفيات المتعددة، تأكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من تسجيل 1,833 حالات وفاة بين الفلسطينيين. (الصفحة 12). وتعتبر عملية «الرصاص المسكوب» مسؤولة عن ثلث الوفيات الفلسطينية وعن 80% من حالات الجرحى منذ شهر حزيران (يونيو) 2007. كما أن الإغلاق شبه الكامل للحدود، زد عليه النقص في أجهزة التحذير المبكر أو الملاجئ ضد القصف،

قد منع السكان المدنيين من الحصول على أي ملجأ طيلة ثلاثة أسابيع القصف الجوي والبحري غير المنقطع، فضلاً عن قصف المدفعية، والعمليات الأرضية. كما أن الجيش الإسرائيلي قد استخدم ذخائر الفوسفور الأبيض، والمدفعية الثقيلة وقذائف الأسهم في الهجمات التي شنها على المناطق ذات الكثافة السكانية، الأمر الذي زاد الخطر على المدنيين⁽⁴⁰⁾. فيما كبحت العمليات العسكرية قدرة الإنقاذ على إخلاء الجرحى، ففي حالات عديدة كان على المدنيين الجرحى الانتظار لأيام في الشوارع أو تحت أنقاض منازلهم⁽⁴¹⁾.

وتمثلت نسبة عالية من القتلى الفلسطينيين أثناء الهجوم بمدنيين لم يشاركون في العمليات العدائية. بيد أن الأرقام الدقيقة لا تزال مثيرة للجدل. وتشير قائمة الضحايا التي نشرتها منظمات بارزتان لحقوق الإنسان في غزة إلى أن نسبة المدنيين قد بلغت 73 و83% من مجموع الوفيات⁽⁴²⁾. إلا أن الناطق باسم قوات الدفاع الإسرائيلية قد أعلن أن معلوماته تظهر أن عدد المدنيين يتراوح بين 25 و39% من مجموع الوفيات الفلسطينية⁽⁴³⁾.

لا ينفك الخطر يحدق بحياة مليون إسرائيلي تقريباً يعيشون ضمن نطاق 40 كلمتر من حدود غزة، وذلك نتيجة مواصلة المجموعات الفلسطينية المسلحة إطلاقها الصواريخ ومدافع الهاون.

وعلاوة على الوفيات والإصابات الناجمة مباشرة عن العملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة، يواجه سكان غزة خطراً أيضاً نظراً لعدد من العوامل المتعلقة بالصراع، بما فيها وجود ذخائر غير منفجرة (Unexploded Ordnance UXO) ومواد أخرى خطيرة. وإن الذخائر غير المنفجرة المتبقية من هجوم «الرصاص المسكوب» وضعت السكان أجمعين في دائرة خطر مرتفع، لا سيما الأطفال، وهم أكثر عرضة للتعرض لهذه الذخائر عندما يلعبون خارج المنزل أو نظراً لانعدام التوعية من الأخطار. وأفادت اليونيسف UNICEF أنه منذ بدء وقف إطلاق النار بعيد عملية «الرصاص المسكوب» في 18 كانون الثاني 2009، توفي 13 شخصاً (معدل أعمارهم: 17.5 عام) بسبب الذخائر غير المنفجرة، علماً أن 50% منهم (6) كانوا أطفالاً⁽⁴⁴⁾. وأصيب 23 شخصاً، من بينهم أربعة أطفال. وبذلت وكالات الأمم المتحدة ومنظمات دولية غير حكومية جهوداً

الإغاثة الإنسانية

الإغاثة السريعة و الإغاثة الموحدة: أطلقت إغاثة غزة السريعة في 2 من شباط 2009 كجزء من خطة الطوارئ لتبليغ الحاجات المحددة في قطاع غزة بعد عملية الرصاص المصبوب . و بالتالي انضمت الاستجابة السريعة إلى خطة الإغاثة الموحدة (CAP) في عام 2009. و كجزء من التقرير النصف سنوي لخطة الإغاثة الموحدة ، تم مراجعة جميع المشاريع و تعديلها بعد تقييم معمق للحاجات . و في نهاية شهر نيسان 2009 ، تم التعهد بدفع 245 مليون دولار أمريكي لمشاريع غزة و التي تمثل 40% من الحاجات المحدودة لغزة في عام 2009. منع الحصار المستمر من تنفيذ عدد كبير من المشاريع.

صندوق الاستجابة الإنسانية السريعة (HRF)، تم الموافقة في عام 2009 على 26 مشروعاً في قطاع غزة بمبلغ 4,2 مليون دولار أمريكي. ظهرت طاقة صندوق الاستجابة الإنسانية السريعة خلال الاستجابة السريعة للطائرة في قطاع غزة.

أرقام الوفيات جراء عملية الرصاص المسكوب: قاعدة بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

منذ بداية عام 2005، أحتفظ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بقاعدة معلومات لحماية المدنيين، حيث تم تسجيل والتحقق من جميع القتلى و الجرحى من جراء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وفي سياق هذا المشروع المستمر و بناءً على عملية التدقيق ومقارنة قوائم الوفيات المتعددة، تحقق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من تسجيل 1,383 حالة وفيات فلسطينية على الأقل قد تمّ التأكد منها وفقاً لمصادر مستقلة (37)، شملت هذه الضحايا 333 طفلاً دون سن الـ 18 (من بينهم 236 صبياً و 97 فتاة) و 1,029 بالغاً (من بينهم 919 رجل و 110 امرأة). إضافة إلى 21 شخص لم يكن بالاستطاعة التأكد من أعمارهم (38). وبحسب مصادر إسرائيلية رسمية، قتل 13 إسرائيلي من بينهم 3 مدنيين فضلاً عن 512 جريح من بينهم 182 مدنياً (39)

حماس، قامت حماس باقتحام وإغلاق 210 منظمة مجتمعية، متهمه بالتعامل مع فتح. كما صادرت حماس الأجهزة والمعدات واعتقلت العشرات من الموظفين. وخلال الأشهر التالية، سرح لهذه المنظمات بفتح أبوابها من جديد، إلا أن إغلاق هذه المنظمات قد أثر على 50,000 مستفيد من برامج مختلفة، بما فيها برامج نفسية، والحاجات الخاصة، وألعاب صيفية خاصة بالإطفال ناهيك عن برامج خاصة بصحة المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، واجه قطاع المنظمات المجتمعية مستويات مرتفعة من القيود والمراقبة من جانب سلطات حماس، مما أثار قلقاً بشأن قدرة المنظمات المجتمعية في غزة على مواصلة تزويد مجتمع غزة بالخدمات المستقلة وغير الجزئية (49).

العنف العائلي

في مسح جديد أجرته الأمم المتحدة بعد عملية «الرصاص المسكوب»، أعلن معظم المستجوبين عن ازدياد العنف ضد المرأة، مقارنة بما كانت عليه الحال قبل الحرب، بحيث النساء المشردات اعتبرت في خطر أكبر. وأيضاً أفاد 51% ممن الرجال، 52% من النساء و 57% من ربات منزل أن العنف ضد الأطفال قد ازداد بعد عملية «الرصاص المسكوب» (50).

كما أشار المسح إلى أن العنف ضد الرجال يعتبر جريمة عامة فيما يعتبر العنف ضد المرأة مشكلة عائلية خاصة. ناهيك عن ذلك، عبر المسح عن قلق بأن ثمة نقص حساس في الآليات القانونية والعامّة المتوافرة لضحايا العنف الاجتماعي والسياسي، سواء ذكوراً أم إناثاً، فضلاً عن انعدام الثقة بالمسار القانوني والعام القائم.

ثمة عوامل خلف ازدياد العنف المحلي، من بينها درجات الصدمات النفسية والإرهاق النفسي اللا سابق لها جراء عملية «الرصاص المسكوب»، إنما أيضاً ارتفاع عدد أبواب البيوت الذين خسروا وظائفهم بسبب الحصار. وفي بعض الحالات، اضطرت نساء اعتدن الذهاب إلى العمل إلى البحث عن وظيفة جديدة كاستراتيجية للبقاء بهدف ضمان الأمان الأسري، مما يكثف الضغط في العلاقات العائلية.

مستدامة لتنظيف المناطق من المواد الخطرة من ذخائر غير منفجرة، بما فيها ورش عمل تدريبية قدمتها فرق من الأمم المتحدة «العمل ضد الألغام» تمحورت حول السلامة والأمن. وفضلاً عن ذلك، من المحتمل أن تحتوي كميات الأنقاض التي خلفتها عملية «الرصاص المسكوب» على الحرير الصخري (الأسبستوس) أو مواد كيميائية خطيرة، مثل مواد مسببة للسرطان، مما يزيد من الأخطار البيئة والصحية (45).

الصراع بين الفصائل

يشكل العنف داخل فلسطين مصدراً آخر لانعدام الأمن، مما يزيد حساسية المدنيين في غزة (46). وفي الشهر الذي سبق استيلاء حماس على أجهزة غزة الأمنية (15 أيار- 15 حزيران 2007)، قتل حوالي 190 فلسطينياً وجرح 850 آخر جراء العنف بين الفصائل والعداوات العائلية. كما قتل 170 فلسطينياً وجرح 1,130 في سياق العنف بين الفلسطينيين في العامين التاليين (15 حزيران 2007- 16 حزيران 2009).

وبينما تقلص تواتر الإشتباكات المسلحة بين قوات حماس وفصائل المعارضة بشكل ملموس بعيد الاستيلاء في حزيران (يونيو) 2007، لم تنفك حماس عن ممارسة العنف سعياً لإخضاع أي تحدٍ محتمل إلى قاعدتها في غزة. وفي هذا السياق، صدرت إدعاءات مقنعة عن منظمات معنية بحقوق الإنسان منددةً باعتقالات حماس التعسفية وسوء المعاملة وتنفيذ عمليات إعدام خارج نطاق القضاء في حق أفراد متهمين بالإنتماء لفصائل معارضة (47). فعلى سبيل المثال، أعلن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة أنه خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي الأخير تم توثيق 32 حالة إعدام في حق فلسطينيين متهمين بالتعامل مع إسرائيل، ومن بينهم 17 سجناء ومعتقلون قد فروا من سجن غزة المركزي من جراء قصف القوات الجوية الإسرائيلية في 28 كانون الأول (ديسمبر) 2008 (48).

وفي تموز (يوليو) 2008، وبعد انفجار نيب إلى فصيلة منتمية إلى فتح، مودياً بحياة طفل وخمسة أعضاء من

إعادة بناء البيوت ممنوعة، آلاف العائلات لا تزال مشردةً

شققاً أو يعيشون مع الأقارب، هناك 100 عائلة تقريباً تعيش في خيم بالقرب من منازلها المتضررة، والبعض منها ما زال يستخدم أجزاء منزله الأقل تضرراً. ولا تزال 40 عائلة تقريباً تقيم في أحد المخيمات التي تم تشييدها في شمال غزة. فتأثرت حياة العائلات المشردة بشكل كبير. وبالأخص هؤلاء الذين يعيشون في خيم، سواء في مخيمات أو بالقرب من منازلهم المدمرة، هم محرومون من والتسهيلات الأساسية التي كانت متوفرة قبل تشردهم. وأبسط الأدلة تشير إلى أن الأطفال هم الأكثر تأثراً من التشرد، بما فيهما هؤلاء الذي تم نقلهم إلى منازل بديلة بالقرب من مسكنهم البديل.

لا تقتصر حاجات المأوى على إعادة بناء المنازل المدمرة او المتضررة خلال هجوم "الرصاص المسكوب"، كما تشمل على 2,700 وحدة سكنية قد تضررت خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية السابقة، و1,800 وحدة سكنية كانت في طور البناء في حزيران (يونيو) 2007 من جانب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا UNRWA) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ولم يتم إكمال بناؤها. وثمة حاجة ملحة لـ3000 وحدة

يشكل حظر استيراد مواد البناء، بما فيها الإسمنت، والحصى، والخشب والمواسير، وقضبان الحديد، أحد العناصر الأساسية في نظام الحصار. باستثناء فترة وقف إطلاق النار القصيرة التي سمسرت لها مصر (تموز - تشرين الأول 2008)، لم يسمح بإدخال أي مادة بناء إلى غزة عبر المعابر الرسمية، مقارنةً مع معدل 7,400 شحنة تم استيرادها شهرياً بين كانون الثاني (يناير) وإيار (مايو) 2007⁽⁵¹⁾. ووفقاً للسلطات الإسرائيلية، تم تطبيق هذه القيود ضد المواد ذات الإستعمال المزدود بهدف منح حماس من استعمال مثل هذه المواد لأغراض عسكرية. والحاجة الأكثر وضوحاً وإلحاحاً في غزة هي إعادة بناء وتصلح البيوت المتضررة من الهجوم العسكري الإسرائيلي الأخير. وقد أظهر مسح مشترك أجرته وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا UNRWA) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أن 3,540 منزلاً قد تدمر بالكامل وأن 2,870 بيتاً آخر قد تضرر بشكل كبير. فبالإضافة إلى 52,900 منزل مدمر أو متضرر بشكل كبير، هناك 52,900 منزل تكبد أضراراً طفيفة خلال العدوان. وفي منتصف تموز (يوليو)، لا يزال 20,000 شخص من الذين كانوا يعيشون في منازل مدمرة مشردين، فيما يستأجروا



التصوير: اليونيسيف الأراضي الفلسطينية المحتلة / الباب

منطقة مدمرة خلال هجوم «الرصاص المسكوب» ، مخيم رفح للاجئين. كانون ثاني 2009

مساعدة نقدية من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (للاجئين) ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (لغير اللاجئين)، علماً أن هذه الأخيرة تعمل نيابةً عن السلطة الفلسطينية. ولا ترمي هذه المساعدة إلى إعادة بناء أو ترميم المنازل فحسب، لا بل تغطي أيضاً تكاليف السكن البديل. وحتى الآن، تم صرف 20 مليون دولار أميركي من أصل 30 مليون من المساعدة المالية للذين خسروا منزلهم أو عانوا من أضرار خطيرة. وتم صرف 20 مليون دولار من أصل 50 مليون من أجل تصليح الأضرار الطفيفة التي لحقا بالمنازل. ولا يزال هناك 30 مليون دولار متوقفة عن الصرف بسبب نقص السيولة في بنوك غزة⁽⁵⁴⁾.

وعلى الرغم من هذه الأحوال الصعبة، يسعى عدد من المنظمات، بما فيها منظمات الأمم المتحدة، إلى إيجاد طرق للشروع في إعادة البناء. وقدم المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية لوزارة الدفاع الإسرائيلية اقتراحاً للبدء بإطلاق انتعاش مبكر في غزة عبر فتح المعابر للمواد من أجل إكمال أعمال الأمم المتحدة البنائية سواء في الإسكان أو الصحة أو المنشآت التعليمية المعلقة منذ حزيران (يونيو) 2007. وجرت استشارات كثيفة مع الحكومة الإسرائيلية ولا تزال الأمم المتحدة تنتظر رد إسرائيل على الاقتراح.

سكنية لتحل مكان المنازل غير الصحية في مخيمات اللاجئين. بالتالي، يصل العدد الحالي للوحدات السكنية التي تحتاج إلى تعمیر أو تغيير إلى 13,900 مبنى، وهذا لا يشمل تصليح البيوت التي أصيبت بشكل طفيف.

تم نقل كميات محدودة من مواد البناء عبر الأنفاق، وباتت متوافرة في سوق غزة. بيد أن الفجوة الهائلة بين الإستيراد الحالي والحاجة الفعلية لموارد البناء قد ساهمت في رفع الأسعار لدرجة أن معظم السكان صاروا عاجزين عن شرائها. والسعر الحالي لطن واحد من الإسمنت (3,400 شيكل) هو تقريباً 10 مرات أعلى مما كان عليه السعر في حزيران (يونيو) 2007 (350 شيكل)، قبل فرض الحصار. وتفاقم النقص في مواد البناء منذ هجوم "الرصاص المسكوب" الأخير نتيجة للضرر الذي تكبدته أعمال قطاع البناء، مما سبب 70% من خسارة في طاقة هذا القطاع. وكما سبق أن ذكرنا، تدمر 20 مصنع إسمنت جاهز (من أصل 29) خلال العمليات العدائية⁽⁵²⁾. وبسبب النقص في مواد البناء، تم إطلاق مخططات تجريبية كثيرة بواسطة مواد أولية وطنين بدائي لصنع الطوب.

وكانت الوكالات الإنسانية تساعد الناس المشردين من خلال تزويدهم بـ«مواد غير غذائية»، بما فيها 300,000 بطانية، و2,500 خيمة، و55,000 فرشاة، و30,000 أداة للمطبخ⁽⁵³⁾. بالإضافة إلى ذلك، فإن العائلات التي دمر مأواها أو التي عانت من أضرار، بما فيها الأضرار الطفيفة، لها الحق في



Photo by: Patrick Zoll,

House constructed with mud bricks, Rafah. June 2009.

قبل عام، كانت منال شوبير (35 سنة) تعيش في بيت كبير فيه غرف كثيرة وكل وسائل الراحة الحديثة من براد، وغسالة، وصرف صحي. أمّا اليوم، فهذه اللاجئة والأم لولدين: ابن في التاسعة من عمره وطفلة عمرها 10 أشهر، تعيش في خيمة صغيرة من دون مياه جارية، تملك فقط بطانيات وفرشتين وبعض الأواني الأساسية للطبخ.



تصوير: كريستينا بلانت حزيران 2009

منال شوبير. مخيم العطار

وخلال هجوم "الرصاص المسكوب"، فإنّ السيدة شوبير، وهي الزوجة الثالثة لحداد عاطل عن العمل، تركت منزلها في شمال غزة بعد أن ألقت القوات العسكرية الإسرائيلية ناشير تحذيرية لكي يغادر السكان المنطقة. فالعائلة لم تأخذ أي من الممتلكات من منزلها ما عدا أعلام بيضاء لوّحت بها في طريقها نحو مدرسة وكالة الغوث الدولية في مخيم الشاطئ من أجل الحصول على ملجأ. في ذلك الحين، توقّعت العائلة الرجوع إلى منزلها بعد فترة قصيرة.

وما إن وصلت إلى المدرسة، كان على السيدة شوبير استخدام أوراق الرسومات البيانية التي وجتها في إحدى صفوف الدراسة كبطانات لتغطية ولدَيها. "لم يكن لدي شيء لطفلي، التي كانت في الشهر الخامس من عمرها حينذاك، لم

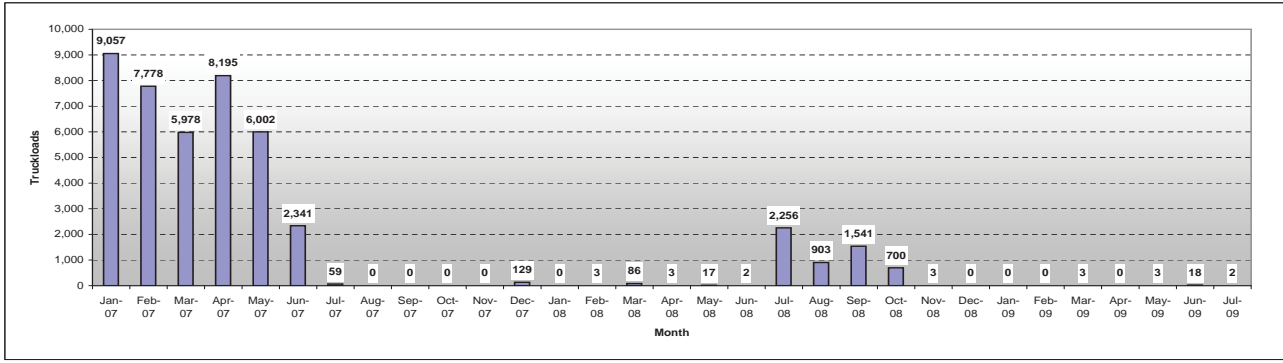
أستطع إبقائها دافئة". وفي اليوم التالي، تمّ توزيع طعام وبطانيات. وبما أنّ عدداً متزايداً من الناس يبحثون عن ملجأ في مدرسة وكالة الغوث الدولية، سمعت السيدة شوبير خبريات عن ضرر منتشر قد لحق بمنازل في مجتمعها، وأخذت شيئاً فشيئاً تفقد أمل العودة إلى منزل ما زال قائماً: "نحن ممتنون لوكالة الغوث الدولية UNRWA ونشكرها على تزويدنا الطعام والماء، إلا أنّ الظروف كانت متشنجةً وذلك لم يكن بيتنا. ببساطة إننا نتوق لبيوتنا".

وما إن غادرت القوات العسكرية المنطقة، عادت العائلة ووجدت أنّ بيتها بات مسطحاً بإنقاض شقق مجاورة قد أصابها الهجوم العسكري الإسرائيلي. كما تدمرت أعمال وأصول زوج السيدة شوبير وهو حداد بصورة مباشرة. وأخذت السيدة شوبير طفلَيها إلى منزل أختها. وتسجّلت لدى السلطات المحلية، وبعد أسبوعين من اتفاقية وفق إطلاق النار، قيل لها أنّ خيمةً دُصّصت لها في مخيم العطار، على بعد كيلومترات كثيرة من بيتها.

وقد تلقّت عائلة شوبير مساعدة مالية من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين ومن السلطات المحلية، ولا تزال تعيش في مخيم في ظلّ ظروف صعبة وقاسية. "تسرّب الماء إلى الخيمة الأولى وكانت باردة جداً، ومن ثمّ تمّ استبدالها بخيمة أفضل، إنما تدفأ كثير وهي مليئة بالذباب". وفي المخيم، حمامان مؤقتان تمّ صنعهما مسبقاً، واحد للنساء وآخر للرجال، وكان المياه تزود بصورة متقطعة. تشتري السيدة شوبير مياه شرب لولديها. ويزور الهلال الأحمر الفلسطيني المخيم ثلاث مرّات في الأسبوع. وهناك منظمة غير حكومية تقدّم أطباق من الأرز والعدس مرتين في الأسبوع. وفي الأيام الخمسة الأخرى، كان على العائلة ان تعيش على الطعام البارد، لا سيما الخبز والمأكولات المعلّبة التي قدّمها الوكالات الإنسانية في الأشهر التي تلت حملة "الرصاص المسكوب".

وظلّ ابن السيدة شوبير وعمره تسع سنوات يذهب إلى المدرسة نفسها، إلا أنّ المسافة شكّلت تحدياً إذ كان عليه أن يمشي مسافةً طويلةً للوصول إلى المدرسة في كل يوم. وتأثرت السيدة شوبير بطرق عديدة. وعلى حدّ قولها، كان ابنها يعاني من التبول اللاإرادي في الليل ناهيك عن مشاكل نفسية أخرى، مما أثر على تحصيله العلمي، فتراجعت علامته، وانعزل عن أصدقائه. وما عادت السيدة شوبير ترى صديقاتها وجيرانها. وتحطمت شبكة علاقاتها الإجتماعية وشعرت أنه لم يعدها لها وجود. "يبدأ يومي على أمل أن ينتهي. إنني قلقة ولا أعرف ماذا يخبئ لي المستقبل".

يوجد إسم السيدة شوبير وعائلتها على لائحة وكالة الغوث الدولية من أجل إعادة بناء بيتها. ولكن، ونظراً للحصار المتواصل على مواد البناء، لم يتم أي إعادة بناء حتى الآن.



أزمة الطاقة المستمرة

وعلاوةً على ذلك، 10% من السكان لا تصلهم الكهرباء بسبب عدم توافر الموارد البنائية اللازمة لصيانة وتصليح النظام. وهناك 150 مادة لها علاقة بالكهرباء (مثل كابلات الضغط العالي، والمحولات، والأسلاك، والمفاتيح الكهربائية) مع خزن بمستوى الصفر، وحوالي 400 مادة أخرى قلما يتم تزويدها بسبب الحصار.

أما النسبة المتبقية من السكان أي الـ 90%، فيعانون من انقطاع كهربائي يتراوح بين 4 و8 ساعات في اليوم⁽⁵⁶⁾. وتعاني منطقة رفح التي تصلها الكهرباء مباشرةً من مصر من انقطاع في الكهرباء لإربع ساعات في اليوم، وذلك مرتين في الأسبوع. وفي أقصى درجات حرارة الصيف، يؤثر هذا الإنقطاع في الكهرباء مباشرةً على الطعام المبرد وعلى المكيفات في المنازل الفردية، فضلاً عن تزويد الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية وتزويد الأدوية والتخلص من النفايات. من هنا، اضطرت المؤسسات العامة على الإعتماد بشكل كبير على المولدات الاحتياطية وغيرها من الأجهزة البديلة التي هي في وضع حساس نظراً لعدم تزويد قطع الغيار بشكل منتظم.

ومنذ بداية تشرين الثاني (نوفمبر) 2008، وحتى اليوم، قامت إسرائيل بتعليق استيراد البنزين والديزل فيما عدا كميات ضئيلة يتم تزويدها إلى المنظمات الإنسانية والمستشفيات، كما أنها قلصت كميات غاز الطبخ المسموح دخوله. إنما على حد قول مؤسسة أصحاب محطات الغاز في غزة، بالتزامن مع تضيق القيود

في تشرين الثاني (نوفمبر) 2007، وبعد إعلان قطاع غزة «كياناً معادياً»، قررت الحكومة الإسرائيلية تقليص كمية جميع أنواع الوقود التي يسمح بدخولها إلى غزة، من بينها البنزين، والديزل، وغاز الطبخ، والوقود الصناعي. وولد هذا التخفيض أزمةً مستمرة في الطاقة، وقد كان لها تداعيات على تزويد الخدمات الأساسية، ناهيك عن قدرة سكان غزة على إدارة أسرهم.

ومن أبرز عناصر أزمة الطاقة هذه، العجز الكهربائي الناتج عن تخفيض مستويات إنتاج الكهرباء في محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة. فسبق أن خفّضت مستويات الإنتاج بشكل جذري، عقب تدمير ستة محولات كهربائية على يد القوات الجوية الإسرائيلية في حزيران (يونيو) 2006، فور اعتقال الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط.

وتأرجح الطلب على الكهرباء في قطاع غزة بين 230 و250 ميغاوات، بحسب الطقس. وكان نصف هذه الكمية (122 ميغاوات) يسد عبر شراء الكهرباء من إسرائيل وكانت 17 ميغاوات تزود من مصر إلى منطقة رفح. وتستطيع محطة الطاقة الوحيدة في غزة أن تنتج، في طاقتها الكاملة، 80 ميغاوات تقريباً. ولكن، نظراً لتخفيض كميات الوقود الصناعي المستوردة من إسرائيل، زد عليها النقص في قطع الغيار والمواد، فإن المحطة قادرة على إنتاج 55-60 ميغاوات أو حوالي ثلاثة أرباع طاقتها الإنتاجية، مما سبب عجزاً بنسبة 15-20%⁽⁵⁵⁾. وفي العامين الماضيين، اضطرت محطة الطاقة على الإغلاق بصورة تامة لأيام عديدة في وقت واحد نظراً لنقص الوقود، مما أدى إلى انقطاع في الكهرباء في قطاع غزة دام 16 ساعة في اليوم خلال تلك الأونة.

إطار عمل لتزويد حدّ أدنى من المساعدة الإنسانية

عقب انتهاء العمليات العدائية في غزة ، قام طاقم البلد الإنساني بتطوير إطار عمل لتقديم حدّ أدنى من المساعدة الإنسانية في غزة . وبما أنه يدرك جيداً التحديات المطروحة من منظور تشغيلي، يصف إطار العمل كيف ينبغي تشغيل المبادئ الأساسية الإنسانية بهدف تسهيل استجابة إنسانية ملائمة، بما فيها تطبيق سريع للمشاريع التي تتضمنها الإغاثة الموحدة. كذلك يقدم إطار العمل أداةً لتقوية البرمجة الإنسانية داخلياً. وهو يدعم، على وجه الخصوص، المراقبة الداخلية و التقييم من أجل ضمان توزيع المساعدة بحسب الحاجة كما يقوم بتوجيه القلق والمخاوف بأن يتم تحويل المساعدات أو استغلالها بشكل سلبى. و وفقاً لإطار العمل هذا، من المتوقع أن يبدأ إصدار التقارير العادية في آب 2009

لأغراض تجارية، ولكن نظراً لانخفاض أسعار الوقود المصرية التي تدخل عبر نظام الأنفاق، لا يزال نطاق الطلب الحالي على الوقود الإسرائيلية غير واضح

كان هناك زيادة في نقل هذه الوقود عبر الأنفاق، فأصبحت متوافرة في الأسواق المفتوحة في غزة وبأسعار منخفضة نسبياً. ومنذ أواخر تموز (يوليو) 2009، سمحت السلطات الإسرائيلية باستيراد كميات محدودة من البنزين والديزل

نظام صحي مليء بالتحديات

تأجيل عمليات جراحية اختيارية من أجل تخفيف الخطر على المرضى.

ونظراً للإعتماد المحدود على المولدات، استعملت المستشفيات أجهزة عدم انقطاع التيار أو ما يعرف بال (UPS) من أجل الحد من الضرر الناجم عن انقطاع الكهرباء والتأرجحات الكهربائية التي تؤثر على الأجهزة الطبية الحساسة. بيد أنه تم تقويض فعالية هذا الحل نظراً للقيود والتأخيرات التي فرضتها السلطات الإسرائيلية في ما يتعلق باستيراد البطاريات اللازمة لتشغيل هذه الأجهزة. وهناك حالياً المئات من وحدات الUPS خارج الخدمة بسبب البطاريات الفارغة⁽⁵⁷⁾.

لقد أدت التحذيرات والتأخيرات المتكررة لتخليص الإستراد المطلوب في المعابر إلى تقليل توافر أجهزة التشخيص بالصور، بما فيها أجهزة أشعة أكس. وعلى غرار بطاريات الUPS، اعتبرت السلطات الإسرائيلية هذه الأجهزة مواداً مزدوجة الإستعمال، قد تستعمل لأغراض عسكرية، وبالتالي تظل محظورة⁽⁵⁸⁾.

كما أدت القيود والتأخيرات في المعابر إلى تقويض التشغيل المثالي للأجهزة الطبية. فيما قامت القيود المفروضة على التصدير بعرقلة عمليات الضبط المنتظمة للأدوات الطبية الرئيسية التي يجب أن تؤدها الشركات المتخصصة، البعض منها كل ستة أشهر من أجل صيانة فعاليتها وسلامتها.

قوض الحصار، والإنقسام الداخلي في فلسطين، وهجوم «الرصاصة المسكوب» قدرة النظام الصحي في غزة على العمل بشكل صحيح، مما أدى إلى تراجع إجمالي في نوعية الخدمات المقدمة إلى السكان

نقص شامل: المنشآت، والكهرباء، والأدوية والأجهزة

كما هي الحال في قطاعات أخرى، منع النقص في مواد البناء من توسع المنشآت الصحية المطلوبة لتلبية حاجات سكان متزايدين. لقد تم، على سبيل المثال، تجميد مشروع إكمال الجناح الجراحي الجديد لأكبر مستشفى في غزة (مستشفى الشفاء) نتيجة نقص مواد البناء على الدوام.

إن تأثير النقص في المساحات والمنشآت قد تفاقم أكثر فأكثر بسبب انقطاع الطاقة بشكل متكرر نتيجة التخفيض المتواصل في توريد الوقود الصناعية إلى محطة توليد الطاقة في غزة.

وبسبب هذا الإنقطاع في الكهرباء، اضطرت المستشفيات والعيادة على الإعتماد بشكل مكثف على استعمال المولدات الاحتياطية، وهي غير معدة للتشغيل لفترات طويلة من الزمن، والتي غالباً تتعطل لهذا السبب، دون أن ننسى الحاجة لقطع التيار لتصلحها بصورة متكررة وهذا غير متوفر.

عندما تبلغ الأزمة الكهربائية أوجها، وفي أطول فترات الإنقطاع في الكهرباء، قامت مستشفيات عديدة في تعليق أو

إن التدفق الكبير لهبات الأدوية خلال هجوم «الرصاص المسكوب» ترك أثراً متواضعاً في مستويات المخزون الحالية، لاسيما بسبب انعدام التنسيق مما أدى إلى تسليم كميات هائلة من مواد غير أساسية، معظمها ذات مدة صلاحية قصيرة. لذلك، لم يكن استخدام هذه المواد ممكناً ونشأت مشاكل كبيرة مرتبطة بتخزين والتخلص من الأدوية والأجهزة الطبية غير المستخدمة مما أدى إلى ازدياد تكاليف التخزين تكاليف التخلص منها. وفي تموز (يوليو) 2009، كان هناك 77 دواءً أساسياً (أو 15% من قائمة الأدوية الأساسية) و140 مادةً يجب التخلص منها (20% من القائمة الأساسية) خارج المخزون.

المرضى وطاقم العمل: ممنوع عليهم مغادرة غزة

إن النقص في الإستثمار المناسب الذي أثر على النظام الصحي في غزة طوال عشرينات، زد عليه الحصار المستمر، قد خلف وراءه فجوات كبيرة في تزويد الخدمات الطبية⁽⁶⁰⁾. وهذه الفجوات بدورها ولدت حاجةً لتحويل المرضى إلى مستشفيات خارج غزة، لا سيما في الضفة الغربية (بما فيها القدس

وعلى سبيل المثال، جهزت مستشفى سانت جورج لطب العيون في غزة بوحدة ليزر لجراحة شبكة العين، إلا أنها خارج الخدمة لأكثر من شهرين، بما أنها تنتظر تصديرها إلى ألمانيا من أجل إجراء عمليات الضبط اللازمة⁽⁵⁹⁾. كما أن عدم قدرة طاقم الصيانة على مغادرة غزة من أجل اكتساب التدريب اللازم لصيانة الأجهزة الطبية، ناهيك عن القيود على دخول التقنيين الطبيين إلى غزة لتولي صيانة الأجهزة الطبية الحيوية، والنقص الأقصى لقطع الغيار، كل هذا قد منع تصليح الأجهزة الحيوية مخلفاً وراءه تداعيات سلبية على المرضى.

واجه تزويد الخدمات الطبية الملائمة تحديات تمثلت في نقص متكرر في الأدوية والمواد الإستهلاكية. وفيما سببت إجراءات التخليص في المعابر تأخيرات في الإستيراد، حصل هذا النقص لاسيما بسبب سوء إدارة وتوزيع الإمدادات، وعدم معقولية الحاجات المقدره، وعدم فعالية عملية الإستيراد وتمويل النقص.



Photo by JCTordai.

Boy injured in an UXO incident. April 2009.

المريض أن يحدد موعداً جديداً وبالتالي تقديم طلب كامل من جديد سعياً للحصول على تصريح، وبذلك تطول مدة الإنتظار قبل أن يتمكن المريض من الحصول على العلاج الطبي اللازم.

وعلى المرضى الذين يتم تحويلهم إلى مستشفيات مصرية أن يتسجلوا لدى وزارة الداخلية التابعة لسلطات حماس، والتي تقدم طلب تصريح من السلطات المصرية. وبينما يتم الموافقة على كل هذه الطلبات تقريباً، إلا أن فتح معابر رفح المقتطع وغير المتوقع والذي لا يكون في العادة لأكثر من ثلاثة أيام في الشهر، يولد فترات انتظار طويلة وغير أكيدة. ناهيك عن ذلك، فإن الخلاف المستمر وغياب التنسيق بين السلطة الفلسطينية في رام الله وسلطات حماس في غزة قد منع المرضى من مغادرة غزة من أجل الحصول على العلاج الطبي أو ساهم في تأجيل سفرهم، نظراً للعدد المحدود من جوازات السفر التي أصدرتها السلطة الفلسطينية إلى المقيمين في غزة. وبحسب تقديرات وزارة الداخلية في غزة، هنام المئات من المرضى الذي منعوا من السفر بسبب عدم وجود جواز السفر.

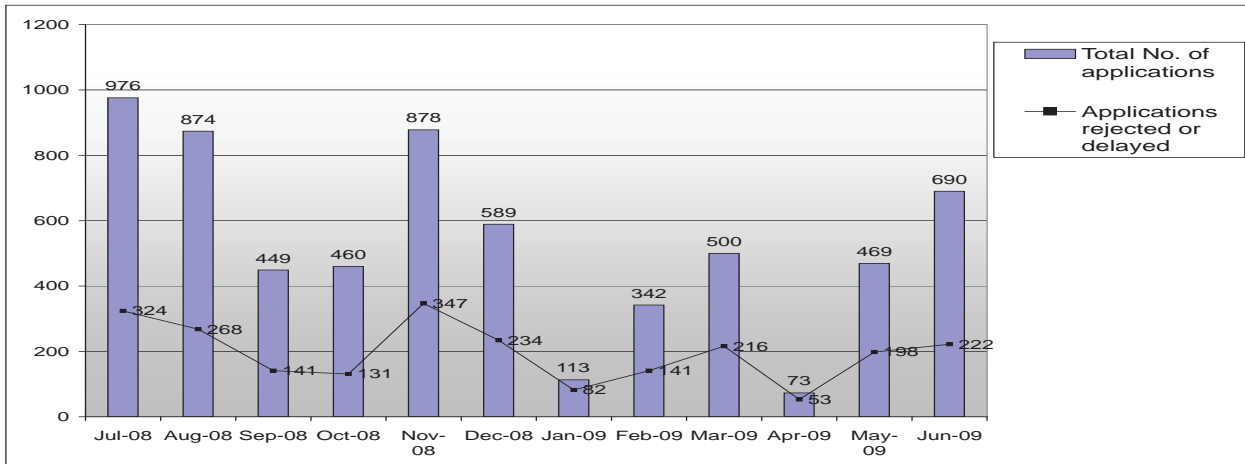
كما ان الحظر شبه المطلق على تحرك الحالا «غير الإنسانية» عبر معبر إريز وفتح معبر إريز غير المتوقع قد منع الطاقم الطبي من تحديث معرفته ومهارته عبر مشاركته في تدريب مهني خارج غزة. من هنا، لا يمكن تجاهل تأثير مثل هذا التجميد للتعليم في تخصص ديناميكي وفي تطور دائم مثل الطب.

الشرقية)، والأردن، ومصر حيث يتلقون علاجاً طبياً متخصصاً. والعملية التي على المرضى إجرائها بهدف الحصول على المستندات اللازمة لمغادرة غزة هي مجرد هدر للوقت، كما هي غير أكيدة وغير مضمونة، مما يزيد من يأس الناس الذين هم بالإصل ضعفاء بسبب المرض.

والخطوة الأولى في هذه العملية هي الموافقة على طلب المريض من دائرة التحويلات إلى الخارج (RAD) Department، والتي تضمن أن وزارة الصحة الفلسطينية ستتولى تمويل العلاج المطلوب. وفيما تستغرق هذه الخطوة مدة أسبوع تقريباً، بيد أنه في شهر آذار (مارس) 2009، تم توقيف الموافقات على الطلبات الجديدة لأكثر من شهر واحد، عقب استيلاء حماس على دائرة التحويلات إلى الخارج⁽⁶¹⁾. وبحسب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، توفي عشرة مرضى خلال فترة انتظار الموافقة على طلباتهم⁽⁶²⁾.

ما إن توافق دائرة التحويلات إلى الخارج على الطلب، يتم تحويل المرضى إلى الضفة الغربية، أو الأردن أو إسرائيل ويجب تعيين موعد مع المستشفى المختص، ومن ثم تقديم طلب للحصول على تصريح من السلطات الإسرائيلية يمكنهم من مغادرة قطاع غزة عبر معبر إريز. وفي الفترة بين كانون الثاني (يناير) 2008 وحزيران (يونيو) 2009، إن نسبة 40% من طلبات التصاريح المقدمة للسلطات الإسرائيلية إما تم رفضها (3%) إما تم تأخيرها (37%) مقارنةً بـ 10% من طلبات رفضت أم أخرجت خلال العام 2006⁽⁶³⁾. ويعني تأجيل الطلب أن المريض لم يحصل على أي رد من السلطات الإسرائيلية بشأن الموعد المحدد للسعر، مما يؤدي إلى خسارة الموعد الذي سبق أن تم تعيينه مع المستشفى المعين. وعندما يحدث ذلك، على

شكل 4: طلبات تصاريح العلاج للخروج من غزة عن طريق اسرايل



التعاطي مع ميراث «الرصاص المسكوب»

خلال الهجوم الإسرائيلي الذي دام 22 يوماً، أبدى الطواقم الطبية في غزة شجاعةً استثنائيةً ومهارةً مهنية، إذ عملوا على مدار الساعة في ظل ظروف خطيرة جداً، متعاملين مع إصابات كثيرة لا سيما في الأيام الثلاثة الأولى من عملية «الرصاص المسكوب» عندما حضر المئات من الناس إلى المستشفى لتلقي العلاج. كما أن نطاق الجرحى، والصدمات النفسية والدمار من جراء ذلك الهجوم ولد تحدياً كبيراً للجهاز الصحي بالكامل.

ووفقاً لأرقام وزارة الصحة الفلسطينية في غزة، جرح 5,303 شخص، من بينهم 1,815 طفلاً، و785 امرأة، و2,703 رجلاً، عانى الكثير منهم من جروح متعددة ومعقدة. بالإضافة إلى ذلك، كان 40% من المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة لم يتلقوا العلاج الضروري خلال الهجوم العسكرية، إذ إن الأولوية لهؤلاء الذي كانت جروحهم تهدد حياتهم. وهذا كان له تشعبات صحية طويلة الأمد للمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة نتيجة قطع علاجهم. وساهم تزويد علاج المتابعة لهؤلاء الذين يعانون من جروح معقدة وإعاقات دائمة في زيادة العبء والحمل على نظام صحي ضعيف أصلاً، مما وسع الفجوات الصحية في غزة⁽⁶⁴⁾.

وبنفس القدر من الإهتمام، التأثير على الصحة العقلية نتيجة الصدمة، والخسارة البشرية، ودرجات العنف العالية التي شهدتها سكان غزة خلال العملية العسكرية. ففقدان أي ملجأ آمن للإحتماء من القصف المتواصل، زد عليه الإغلاق المستمر للحدود خلال النزاع، قد جعل المدنيين في وضع هش إلى أقصى الدرجات. فقد فقد الناس أبسط نوع من الحس بالأمان، ألا وهو ركن أساسي من أركان الصحة النفسية. وقدرت منظمة الصحة العالمية أن بين 20,000 و50,000 شخص سيقعون يعانون من مشاكل عقلية طويلة الأمد نتيجة هجوم «الرصاص المسكوب»⁽⁶⁵⁾. وطبقاً لمسح العائلات أجري في آذار (مارس) 2009، يعني حوالي 1% من السكان من اضطرابات نفسية شديدة من جراء الحرب. فيما يعاني 13% من اضطرابات في النوع، ويعاني 34% من مشاكل في فقدان التدوق فضلاً عن صعوبة في التركيز. في حين أن 9% من البالغين لا يستطيعون مواصلة النشاطات العادية مثل أن يلبسوا ملابسهم بنفسهم، والإغتسال، والأعمال المنزلية، والذهاب إلى العمل. كما يعاني 23% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و14 سنوات من مشاكل التبول اللا إرادي⁽⁶⁶⁾.

تأثير «الرصاص المسكوب» على النساء.

إن خسارة الأرواح المنتشرة، و تدمير البيوت، و غياب آليات الحماية خلال النزاع تركت آثاراً سلبية على النساء في غزة، لا سيما المشردات و المعوقات من جراء الإصابات. كما أن عجز النساء عن تأدية أدوارهن العادية ساهم إلى حد بعيد في عذابهن النفسي. و فد أفاد مسح أجرته الأمم المتحدة بأن النساء خلال الحرب كنّ يخشين الإعاقة والتبعية أكثر من الموت. وطبقاً لتقرير وكالة برنامج الأمم المتحدة للغذاء، لقد كانت النساء الحوامل بشكل خاص الأكثر تأثراً. فإبان الهجوم الإسرائيلي شهدت غزة ازدياداً بنسبة 31% (69) في حالات الإجهاض فيما ارتفعت نسبة المواليد الجدد بـ50% (70) كما ازدادت الولادات قبل الموعد ورافقتها مضاعفات في التوليد مما ألزم إجراء ولادات قيصرية (72) في المستشفيات التي شملها المسح خلال العدوان. تمّ إخراج النساء اللواتي وضعن مولودهنّ من المستشفى بعد ثلاثين دقيقة من الولادة خلال العدوان، و ذلك بسبب الحاجة إلى إخلاء الأسرة إلى الجرحى الذين هم في وضع حساس، ممّا زاد الخطر والإرهاق النفسي على الأمهات وعلى المولود الجديد نظراً للأوضاع الخطيرة السائدة خلال الصراع. بالتالي، كثيرات لم يحضرن أول عملية فحص بعد الولادة.

البنية التحتية الخاصة بالمياه والصرف الصحي: خطر على الصحة والبيئة

إن محطة معالجة الفضلات السائلة في غزة، والتي تعالج حالياً 50 مليون لتر من مياه المجاري في اليوم الواحد صرمت لمعالجة 32 مليون لتر في اليوم الواحد. وبالتالي، فإن الفضلات السائلة التي تفرغ في البحر تحوي ضعف الكمية الآمنة من التلوث البيولوجية والجوامد العالقة⁽⁷⁴⁾. وهناك مشروع قائم يرمي إلى رفع قدرة المحطة إلى 70 مليون لتر في اليوم إلا أنه لا يزال في مرحلة تخطيط أولية إذ تم تأجيله لفترة ممتدة نتيجة الحصار والصراع الداخلي الفلسطيني المستمر.

وإزداد القلق على الصحة العامة بسبب عدم قدرة النظام الحالي على معالجة حجم مياه المجاري في غزة بصورة سليمة. تشكل مياه البحر الملوثة ميكروبيولوجياً على طول ساحل قطاع غزة تهديداً ليس فقط على الأشخاص الذين يستخدمون الشواطئ سعياً للترفيه، لا بل أيضاً على السكان أجمعين، وذلك من خلال المأكولات البحرية الملوثة.

وهناك قلق من الدرجة ذاتها على الصحة بسبب تأثير تسرب مياه المجاري إلى طبقة الأكويفير وتلوثها، ألا وهي المورد الوحيد للمياه العذبة في غزة. وقد خضعت طبقة الأكويفير لعملية تدريجية من التملح والتلوث خلال السنوات الماضية، وتفاقم ذلك نتيجة التسرب المستمر لمياه المجاري. وحالياً، تعتبر نسبة 10-5% من المياه المستخرجة صالحة للشرب، مقارنةً بمعايير السلامة الصادرة عن وزارة الصحة العالمية⁽⁷⁶⁾.

إن محدودية توافر الموارد البنائية، وقطع الغيار والوقود قد منعت تشغيل وصيانة البنية التحتية الخاصة بالمياه والصرف الصحي في غزة على نحو سليم، مما ولد خطراً عاماً كبيراً على كل من الصحة والبيئة. فيما سُمح بدخول بعض الإمدادات إنما بصورة متقطعة، بما فيها أنابيب البلاستيك، وفتح السباكة، ومولدات الكهرباء، مما ساعد في تأدية بعض الأعمال الملحة. ولا تزال هذه الواردات ضئيلة مقارنةً بالحاجات القائمة إلى تصليح البنية التحتية في غزة⁽⁷³⁾. وبعد إنجاز البعض من مشاريع إعادة التأهيل، تراجع عدد الأشخاص المنقطع عن شبكة المياه إلى 10,000 شخص في شمال غزة وفي منطقة الزيتون التي تقع في جنوب شرق غزة.

وانعكس تدهور النظام على مختلف الأصعدة، بما فيها عدم قدرة مرفق الصرف الصحي في غزة على معالجة حجم مياه المجاري. بالتالي، يوجد يفرغ 80 مليون لتر من الفضلات السائلة المعالجة وغير المعالجة في الجو. ففي المنطقة الوسطى، على سبيل المثال، تتدفق كل يوم 10 ملايين لتر من مياه المجاري في وادي غزة ومن ثم في البحر الأبيض المتوسط. ومع أن التدمير الذي أصاب البنية التحتية (آبار الماء، ومحطات مضخات المياه، وخطوط المعالجة) أثناء العدوان الإسرائيلي الأخير كان محدوداً، إلا أن التدمير الشامل في المباني التي كانت موصولةً بشبكات الصرف الصحي قد أدى إلى إطلاق كميات إضافية من مياه المجاري غير المعالجة الطبيعية.



مصرف مجاري، شاطئ رفح، نيسان 2009

في محافظة خان يونس، إحدى المناطق الأكثر تأثراً، كانت معدلات النيترات التي لوحظت خلال العام 2008 في آبار المياه أكثر بثلاث مرات (169 ملغم/ليتر) من المعدل الآمن حسب معايير منظمة الصحة العالمية (50 ملغم/ليتر). كما ان استهلاك المياه ذات التركيز المرتفع من النيترات يؤثر على نقل الأكسجين في الدم، مما قد يزيد احتمال إصابة أطفال غزة بما

تقويض التعليم

إن القيود التي فرضت على حركة السلع والأشخاص عبر حدود غزة قد قيدت تشغيل نظام التعليم في غزة، مما أثر سلباً على نوعية التعليم الذي يقدم إلى طلاب غزة.

كما أدى انعدام المواد البنائية اللازمة لتوسيع المنشآت التعليمية القائمة إلى اكتظاظ المدارس وروضات الأطفال. وتفاقم المشكلة من جراء الدمار الذي لحق بمنشآت التعليم القائمة خلال عملية «الرصاص المسكوب». ووفقاً لتقييم سريع لقطاع التعليم، فقد تضررت أكثر من 280 مدرسة وروضة للأطفال، بما فيها 18 منشأة دمرت بالكامل (8 مدارس حكومية، مدرستان خاصتان و8 روضات أطفال). ومع نهاية العام الدراسي الأخير، مانت تعمل 88% من مدارس وكالة الغوث الدولية و82% من المدارس الحكومية على نظام متناوب من أجل استيعاب عدد الطلاب المتزايد. وحوالي 1,200 طالب ثانوي في مدارس حكومية في شمال غزة، وهي المنطقة الأكثر تضرراً خلال عملية «الرصاص المسكوب»، قد لا يكون لهم مدرسة محلية يلتحقون بها نظراً لعدم وجود قطع أرض للمدارس.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإنقطاع الكهربائي المتكرر نتيجة القيود التي فرضت على استيراد الوقود الصناعي قد عطل عمل المدارس في معظم مناطق التعليم. وفي خلال العام الماضي، منعت السلطات الإسرائيلية دخول بعض المواد التعليمية الأساسية، بما فيها الورق، والكتب الدراسية، والكمبيوتر، والحقائب التعليمية أو قامت بتأخيرها لفترات طويلة. إلا أنه في الشهرين الماضيين، حصل تحسن إيجابي واضح في تخليص المواد التعليمية المسموح دخولها إلى غزة، وتم السماح بدخول معظم المواد المعلقة سابقاً.

انعكس تأثير مختلف أنواع النقص (المساحة، المواد، الكهرباء) على التراجع في الحضور والأداء المدرسي. ففي الفصل الأول من العام الدراسي 2007-2008، مثلاً، لم ينجح سوى 20%

يعرف ب«متلازمة الطفل الأزرق» المميتة⁽⁷⁷⁾. ومن المحتمل أن يكون تدهور الخدمات الصحية قد ساهم في زيادة انتشار الإسهال المائي لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9 و12 شهراً بحسب ما أوردت وكالة الغوث الدولية في آذار (مارس) 2009. فمثلاً، بالمقارنة مع أرقام العام 2008، لقد ازداد النسبة بـ88% في خان يونس وبـ77% في شمال غزة (77%).

من أصل 16,000 طالب في الصف السادس في امتحانات الرياضيات، والعلوم، والإنكليزية والعربية⁽⁷⁸⁾.

وتقلص النفاذ إلى التعليم العالي بشكل دراماتيكي بسبب الحصار⁽⁷⁹⁾. يشمل نظام التعليم العالي المتوافر في غزة خمس جامعات تقدم مجموعة محدودة من الإختصاصات قبل التخرج وحتى خياراً محدوداً من البرامج بعد التخرج. وفي كانون الثاني (يناير) 2008، أعلنت إسرائيل أنها لن تسمح لأي طالب بمغادرة قطاع غزة لمتابعة تحصيله العلمي العالي.

وعقب الإحتجاج العام على عدم السماح لـ7 طلاب من غزة قد حصلوا على منحة فلبرايت بمغادرة غزة لإكمال دروسهم في الولايات المتحدة، قررت السلطات الإسرائيلية السماح لعدد محدود من الطلاب بالسفر إلى الخارج، شرط أن يمثلوا لمعايير صارمة: على الطالب أن يكون قد حصل على منحة من جامعة «معترف بها» (مع أن السلطات الإسرائيلية لم تصدر قائمة بهذا الشأن)، وعلى دبلوماسي من البلاد الذي قدم المنحة أن يرافق الطالب من معبر إريز، عبر إسرائيل والضفة الغربية حتى يبلغ الطالب المعبر الحدودي بين إسرائيل والأردن.

بين تموز (يوليو) وأيلول (سبتمبر) 2008، قبل بدء العام الدراسي الأخير، سمح فقط لـ70 طالب بمغادرة قطاع غزة عبر إسرائيل. فمئات من الطلاب الذين لم يحصلوا على منح أو الذين لم يستطيعوا تأمين مرافقة دبلوماسية (بما فيهم هؤلاء الذين قد حصلوا على منح من دول ليس لها تمثيل دبلوماسي في إسرائيل) قد منَعوا من الخروج من غزة من خلال معبر رفح، إلا أن عدد هذه الحالات كان محدوداً بسبب الفتحات النادرة والمتقطعة لهذا المعبر.



تصوير: جي سي تورباي

مدرسة في بيت لاهيا دمرت خلال هجوم الرصاص المسكوب، نيسان (ابريل) 2009

سبب حصار قطاع غزة، لأكثر من عامين، أزمة «كرامة إنسانية» انعكست على جميع نواحي الحياة اليومية تقريباً. الآن، يعاني حوالي 140,000 شخص قادر على العمل من البطالة، فيما يعيش أكثر من مليون شخص في فقر معتمدين على المساعدات الغذائية. ومعظم العائلات التي تدمرت منازلها أو تضررت بشكل كبير خلال الهجوم العسكري الأخير ما زالت متشردة نظراً للحظر المتواصل المفروض على دخول مواد البناء، وفي أقصى درجات الحرارة في الصيف في غزة، يعاني الجميع تقريباً من بعض الإنقطاعات في الكهرباء لتشغيل المبردات والمكيفات الهوائية، حتى أن بعض الناس لا تصلهم الكهرباء إطلاقاً. وعلى المرضى الذي يحتاجون إلى علاج طبي متخصص غير متوفر في غزة اجتياز نظام نصريخ شاق وطويل، مما زاد عليهم الهم واليأس وهم بغنى عن ذلك. فهذه ليس سوى أمثلة قليلة عن التحديات اليومية التي تحرم 1.5 مليون شخص في غزة من حياة طبيعية وكرامة نتيجة الحصار.

وإزداد ألم السكان على مر الأشهر منذ بدء الحصار في 2007. وشعر ناس كثيرون بأنهم مربطون، جسدياً، وفكرياً وعاطفياً. كما ازداد اليأس والقلق إزاء البقاء على قيد الحياة واحتمالات المستقبل بما أن آليات التكيف المتاحة لسكان غزة أخذت تستنفذ بشكل تدريجي.

وعزي استمرار الحصار على غزة إلى عوامل سياسية مختلفة وما زالت مبهمة الظروف التي قد تقود إلى رفع الحصار. وشدد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة «جون هولمز» أن الحماية، والطعام، والماء، والعناية الصحية، والملجأ هي احتياجات إنسانية أساسية، وليست أوراق لعب يراهن عليها». وهذا واقع يجب أن تدركه كافة الأطراف المسؤولة عن معانات شعب غزة وعذابها.⁽⁸⁰⁾

يشكل هذا الحصار عقاباً جماعياً لسكان قطاع غزة أجمعين. حتى أن الأمم المتحدة، ومنظمة الصليب الأحمر الدولي وعدداً من الدول والمنظمات الإنسانية قد ضغطت مراراً وتكراراً على الحكومة الإسرائيلية لكي تزيل قيودها عن حدود غزة ولكي تسمح بالنفذ إلى المناطق الزراعية داخل غزة ومناطق الصيد في مياه غزة الإقليمية. فهذه خطوات أولية عاجلة لبدء عملية إعادة بناء البيوت والبنية التحتية، وإعادة إحياء الإقتصاد وإرجاع الكرامة الإنسانية في غزة.

1. شكل الحصار الذروة في عملية عزلة قطاع غزة في أوائل التسعينات، مع فرض إغلاق عام، مما أرغم سكان غزة الحصول على تصاريح

والأسمدة والدفينات والمواد اللازمة لإعادة تأهيل الري. كما أن مزارعي الفروالة غير قادرين على الوصول إلى شتلات نباتات الفروالة الأم، التي يتم استيرادها عادةً من إسرائيل والتي تزرع في الدفيئات الزراعية ابتداءً من منتصف نيسان (أبريل) بانتظار أن تنتج براعم لموسم الفروالة القادم. راجع: برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، مستجدات مسائل الأمن الغذائي، 20 نيسان (أبريل) 2009.

14. منظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأغذية العالمي، الهامش 12
15. في 29 نيسان (أبريل)، أعطت وزارة الزراعة في قطاع غزة تعليمات إلى المزارعين وطلبت منهم أن لا يزرعوا زراعات للتصدير، لا سيما هؤلاء الذين هم بحاجة إلى مداخيل استثمارية كبيرة، مثل أزهار القطف والفروالة. وبحسب وزارة الزراعة، لقد أعطيت هذه التعليمات لحماية مزارعي غزة من خسارة استثمارات كبيرة وللحفاظ على احتياطات مائية. كما وهدفت هذه التعليمات إلى توجيه إنتاج الزراعات وفقاً لحاجات سوق غزة المحلي فقط.
16. مجلس تنسيق القطاع الخاص، محافظات غزة، قطاع غزة الخاص، الوضع والحاجات في مرحلة ما بعد الحرب، شباط (فبراير) 2009
17. البنك الدولي، الأفاق الاقتصادية الفلسطينية: انتعاش غزة وإعادة إحياء الضفة الغربية. تقرير المراقبة الاقتصادية إلى لجنة الإتصال المخصصة. 8 حزيران (يونيو) 2009. متوفر على الموقع: www.worldbank.org/ps
18. مجلس تنسيق القطاع العام- محافظات غزة: وضع وحاجات قطاع غزة الخاص في مرحلة ما بعد الحرب. مدينة غزة. 2009
19. تقرير القطاع الزراعي- تأثير أزمة غزة، آذار (مارس) 2009
20. استثناء من هذا التعريف: منطقة على طول الحدود الشمالية لقطاع غزة، الموقع السابق لثلاثة مستوطنات إسرائيلية حيث أن المنطقة المحظور أكبر من ذلك بكثير
21. أنواع السمك الوحيدة الموجودة في السوق هي: العصفير، جوبس، وكميات صغيرة من السردين، والدنيس المستوردة من إسرائيل (35-20 شيكل/كلغ). راجع برنامج الأغذية العالمي/ منظمة الأغذية والزراعة، مستجدات مسائل الأمن الغذائي، 16 آذار (مارس) 2009.
22. الحصار البحري الحالي (3 نانومتر) هو ربع المنطقة التي سمحت لها إسرائيل بصيد السمك في إطار تعهدات برتيني سنة 2002 (12 نانومتر)، وهي سدس المنطقة كما هو محدد في اتفاقية أوسلو (20 نانومتر).

خاصة للسفر إلى الضفة الغربية. وفي سنة 1995، قام إسرائيل ببناء سياج حدودي يطوق قطاع غزة ويفصله عن إسرائيل. ففي أغلب الأحيان، منذ بداية الإنتفاضة الثانية في أيلول (سبتمبر) 2000، اقتصر التصاريح لدخول أو مغادرة غزة على «الحالات الإنسانية». وعقب فوز حماس في انتخابات كانون الثاني (يناير) 2006، فرض المجتمع الدولي حظراً على السلطة الفلسطينية وعلقت المشاريع التطويرية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة.

2. جون هولمز، في تلخيص قدمه إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة حوال الوضع في الشرق الأوسط، بما فيه القضية الفلسطينية، 27 كانون الثاني (يناير) 2009.
3. مثلاً: تصريح الرباعية، 26 Trieste حزيران (يونيو) 2009، الفقرة 6، 1.5 مليون شخص في حالة من اليأس، حزيران 2009، تصريح مشترك في الذكرى الثانية لحصار غزة أصدرته 38 منظمة إنسانية، بما فيها ثلاث وكالات تابعة للأمم المتحدة، 17 حزيران (يونيو) 2009.
4. يوجد عدم أمن غذائي حين يفتقر إلى نفاذ جسدي أو إقتصادي إلى طعام آمن بما يكفي، ومغذٍ ومقبول إجتماعياً لحياة صحية وإنتاجية.
5. المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء، نتائج مسح العم، تعريف موسع. إن تعريف منظمة العمل الدولية عن البطالة يشمل الأشخاص (15 سنة وما فوق) الذين لا يعملون والذين يبحثون عن عمل. إن التعريف الموسع الذي يعطيه المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء يضيف إلى تعريف منظمة العمل الدولية الأشخاص القادرين على العمل إنما الذين لا يبحثون عن عمل بنشاط (المعروفين بـ«اليائسين»).
6. المرجع ذاته، تعريف منظمة العمل الدولية للبطالة
7. مركز التجارة الفلسطيني، قطاع غزة عامان من الحصار، تقرير خاص، 7 حزيران (يونيو) 2009.
8. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، غزة، 1.5 مليون شخص في يأس، حزيران (يونيو) 2009
9. أوتشا، قاعدة البيانات المتشابكة
10. مركز التجارة الفلسطيني، انظر إلى الهامش 7
11. مركز التجارة الفلسطيني PalTrade، المرجع ذاته.
12. منظمة الأغذية والزراعة لبرنامج الأغذية العالمي، تقرير عن التقييم السريع النوعي للأمن الغذائي الطارئ في قطاع غزة، 24 شباط (فبراير) 2009، ص. 12
13. وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، تتضمن المواد الزراعية المطلوبة معدات الحضانة، والبذور، والأشتال،

23. منظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأغذية العالمي، مستجدات قضايا الأمن الغذائي، أيار (مايو) 2009.
24. المرجع نفسه
25. يعتمد هذا الجزء بالكامل على البنك الدولي، الأفاق الاقتصادية الفلسطينية: إنتعاش غزة وإعادة إحياء الضفة الغربية، تقرير المراقبة الإقتصادي للجنة الإقتصاد المخصصة، 8 حزيران (يونيو) 2009، ص.24. متوفر في www.worldbank.org/ps
26. مقابلات أوتشا مع مصادر من غزة وصحافيين يتولون تغطية هذه القصة
27. المركز الفلسطيني للديموقراطية وحل النزاع، أطفال الأنفاق، الموت الممزوج بنكهة الرمل، حزيران (يونيو) 2009. متوفر في اللغة العربية على الموقع: <http://www.pcdcr.org/Arabic/index.php?page=NewsDetails&NewsID=283&CatID=1>
28. قاعدة بيانات حماية المدنيين، الصادرة عن أوتشا، 15 حزيران (يونيو)- 28 حزيران (يونيو) 2009.
29. المراجعة النصف السنوية للخطة السنوية، ص.21. لمراجعة الأرقام السابقة، الرجوع إلى منظمة الأغذية والزراعة/وكالة الغوث الدولية/برنامج الأغذية العالمي، مسح مشترك سريع عن الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أيار (مايو) 2008
30. في مسح الأسر الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة/وكالة الغوث الدولية الأسر التي تعاني من عدم أمان غذائي ضم ذوة الدخل والإستهلاك الذي يقل عن 1.9 دولار للفرد في اليوم الواحد، ومظهراً انخفاضاً في مجموع المأكولات ونفقات على غير الطعام.
31. برنامج الأغذية العالمي/منظمة الأغذية والزراعة، مستجدات مسائل الأمن الغذائي في غزة، أيار (مايو) 2009. يتعلق مصدر القلق بأمراض الحيوانات مثل طاعون المجترات الصغيرة، والستيم المعوي، وجذري الغنم والبروسيل.
32. برنامج الأغذية العالمي/وكالة الغوث الدولية/منظمة الأغذية والزراعة: مسح سريع ومشارك عن الأمن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أيار (مايو) 2008
33. بلغ الوزن الزائد لدى الفتيات خمسة أضعاف الوزن لدى الذكور (24.6% مقارنةً بنسبة 5.4%)، بسبب انعدام النشاط الجسدي. بيانات جمعتها وزارة الصحة الفلسطينية بين أيلول (سبتمبر) 2007 وحزيران (يونيو) 2008. راجع: منظمة الصحة العالمية، تقييم الصحة في غزة، حزيران (يونيو) 2009، ص.7.
34. صندوق تنمية النساء التابع للأمم المتحدة "يونيفيم" UNIFEM: تعبير عن حاجات النساء والرجال في غزة. عواقب 23 يوماً من العمليات العسكرية الإسرائيلية 2009
35. ما لم يرد مصدر مخالف، فإن مصدر أرقام الضحايا كافة هو قاعدة بيانات حماية المدنيين التابعة لأوتشا. أما مصدر الإصابات الفلسطينية خلال عملية "الرصاص المسكوب" فهو فقط وزارة الصحة الفلسطينية في غزة. أما مصدر الضحايا الإسرائيليين أثناء عملية "الرصاص المسكوب" فهو نجمة داوود الحمراء (الجمعية الوطنية لجمعية الصليب الأحمر الدولية) بينما الأرقام المتعلقة بقوات الدفاع الإسرائيلية موجودة ضمن معلومات وزارة الخارجية الإسرائيلية.
36. مثلاً، قتل فلسطينيون في غزة أثناء العملية العسكرية الإسرائيلية (ثلاثة أسابيع) أكثر مما في خلال الإنتفاضة بكاملها (كانون الأول -1987 أيلول 1993). راجع: إحصائيا بتسليم: http://www.btselem.org/english/statstics/first_intifada_tables.asp
37. يستثني هذا الرقم الفلسطينيين الذي لقيوا حتفهم جراء العنف بين الفصائل. المصادر التي استخدمتها "أوتشا" هي: مركز الميزان لحقوق الإنسان، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الدفاع الدولي عن الأطفال، بتسليم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، والهلال الأحمر الفلسطيني.
38. المصادر التي استخدمتها "أوتشا" هي: مركز الميزان لحقوق الإنسان، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الدفاع الدولي عن الأطفال، بتسليم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، والهلال الأحمر الفلسطيني. لقد سجلت معظم هذه المصادر أرقام ضحايا أكثر من "أوتشا"، نظراً لإدراج أسماء تحققت منها هذه المصادر. كما طلب منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة معلومات بشأن الضحايا من وزارة الخارجية الإسرائيلية (رسالة بعثت في 18 شباط، فبراير) 2009، ولكن ما من جواب منذ تاريخ تحرير هذا التقرير.
39. راجع الهامش 35
40. وفيما تم تحظير هذه الأسلحة بصورة صريحة بموجب القانون الدولي الإنساني، يخضع استخدامها للقواعد العامة التي تحكم سير الأعمال العدائية، بما فيها حظر الهجمات غير الشرعية. راجع مثلاً: مراقبة حقوق الإنسان، مطر النيران: استخدام إسرائيل الفوسفور الأبيض في غزة، آذار (مارس) 2009، الهدنة الدولية، عملية الرصاص المسكوب: 22 يوماً من الموت والدمار، الفصل 1.3
41. راجع على سبيل المثال: جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، مستجدات الوضع في غزة، 8 كانون الثاني 2009، لجنة الصليب الأحمر الدولية: غزة: تطالب لجنة الصليب الأحمر الدولية بالوصول العاجل إلى الجرحى، 7 كانون الثاني (يناير) 2009.
42. راجع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، جرائم الحرب ضد الأطفال، البيان الصحفي، 14 أيار (مايو) 2009، ومركز

- الميزان لحقوق الإنسان، الهجوم (الرصاصة المسكوب) في الأرقام، بيان صحفي، 15 حزيران (يونيو) 2009
43. المناطق باسم قوات الدفاع الإسرائيلية: معظم الفلسطينيين الذي قتلوا في عملية "الرصاصة المسكوب": مشغلو الإرهاب، 26 آذار (مارس) 2009. ووفقاً لهذا المصدر، 25% من الوفيات كانوا مدنيين و14% كانوا رجالاً لم تنسب أسماؤهم إلى أي منظمة
44. البيانات التي قدمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة-اليونيسف UNICEF، آب (أغسطس) 2009
45. الأمم المتحدة: عملية الإغاثة الموحدة، الأراضي الفلسطينية المحتلة، نداء عاجل لغزة. 2009
46. مراقبة حقوق الإنسان: صواريخ من غزة. أذى ضد مدنيين من مجموعات فلسطينية مسلحة، آب (أغسطس) 2009
47. انتشرت إدعاءات مماثلة بشأن أعضاء منتميون إلى فتح، فضلاً عن قوات أمن فلسطينيين متورطين في توقيف تعسفي وسوء معاملة الأعضاء المنتمين إلى حماس في الضفة الغربية. راجع مثلاً: مؤسسة الحق، وتعذيب الواحد للآخر، الممارسة المنتشرة للإحتجاز التعسفي والتعذيب في الأراضي الفلسطينية، تموز (يوليو) 2008، مراقبة حقوق الإنسان، والصراع الداخلي: انتهاكات فلسطينية في غزة وفي الضفة الغربية، تموز (يوليو) 2008
48. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: انتهاكات حقوق الإنسان بين الفلسطينيين في قطاع غزة، 21 3 شباط (فبراير) 2009. راجع الموقع: http://www.pchrgaza.org/files/reports/english/pdf_spec/increase_rep.pdf
49. (49) تشارك السلطة الفلسطينية في إغلاق عشرات من المنظمات غير الحكومية المتهمه بالانتماء إلى حماس. راجع: المراقبة الإنسانية، آب (أغسطس) 2008، متوفر على الموقع: www.ochaopt.org
50. صندوق تنمية النساء التابع للأمم المتحدة "يونيفيم" UNIFEM تعبير عن حاجات النساء والرجال في غزة. عواقب 23 يوماً من العمليات العسكرية الإسرائيلية 2009
51. بين تموز (يوليو) وتشرين الأول (أكتوبر) 2008، تم السماح بدخول 2,400 حمولة شاحنات من مواد البناء إلى غزة
52. مجلس تنسيق القطاع الخاص - محافظات غزة: وضع وحاجات القطاع الخاص في غزة في مرحلة ما بعد الحرب
53. معلومات زودتها المجموعة المعنية بتوفير الملجأ إلى أوتشا.
54. المرجع ذاته
55. منذ منتصف تموز (يوليو)، ينتج مصنع الكهرباء 70 ميغاوات. من المتوقع أن يستمر هذا المعدل حتى نهاية الأسبوع الأول من آب (أغسطس). إن أعمال الصيانة الروتينية استلزمت انخفاضاً في الإنتاج في الأسبوع الأول من تموز (يوليو)، مما أدى إلى ارتفاع مخزون الوقود. وقد يحتاج مصنع الكهرباء، لمواصلة عملياته في المعدلات الحالية، 2.9 مليون لتر من الغاز الصناعي في الأسبوع، مقارنةً بـ 2.2 مليون يتم تزويده حالياً
56. لقد سمحت معدلات الزيادة الإنتاجية منذ منتصف تموز (يوليو) (راجع الهامش 55) بتخفيض هذه الإنقطاعات الكهربائية إلى 4-6 ساعات، خلال أربعة أيام في الأسبوع فقط
57. منظمة الصحة العالمية، الأجهزة الطبية في مستشفيات غزة، تموز (يوليو) 2009، ص.7
58. المرجع ذاته
59. المرجع ذاته (ص.8)
60. إن العلاجات غير المتوافرة في غزة تتضمن زرع شرايين القلب وغيرها من العمليات الجراحية، وعلاج الحروق المعقدة، وطب الأطفال، وأمراض القلب وجراحة الأعصاب، والفم، والفك، والعلاج الشعاعي، وزرع الأعضاء، وعمليات العيون المتقدمة، والتصوير بالرنين المغنطيسي للأطفال، وتصوير العظام، واختبارات نخاع العظم
61. أخيراً، تم حل الحالات الحساسة في 26 نيسان (أبريل) 2009، عندما تم التوصل إلى اتفاق بعدما بذلت كل من منظمة الصحة العالمية والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وشخصيات من جمعيات مدنية أخرى جهود وساطة.
62. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: بيان صحفي: توفي 10 أشخاص وتسوء أوضاع المئات فيما تتواصل أزمة العلاج الطبي الخارجي في غزة. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يحمل وزارة الصحة في رام الله المسؤولية يدعو الرئيس الفلسطيني إلى التدخل. 19 نيسان (أبريل) 2009، غزة.
63. قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية
64. مثلاً، على الأقل 150 مريض من الذين تم بتر أطرافهم نتيجة إصاباتهم هم حالياً في انتظار أطراف إصطناعية
65. منظمة الصحة العالمية، القيمم الأولي للصحة في قطاع غزة
66. معهد فافو للدراسات التطبيقية الدولية وبرنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان: الحياة في قطاع غزة بعد مرور ستة أسابيع على الصراع المسلح، 27 كانون الأول (ديسمبر) 2008- 17 كانون الثاني (يناير) 2009- أدلة من عينات مسح أسري
67. صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، أزمة غزة، العواقب النفسية على النساء، 8 شباط (فبراير) 2009
68. صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، أزمة غزة: تأثير الصحة الإنجابية ورعاية التوليد، 13 شباط (فبراير) 2009

فائض من 30 ملغم/لتر من الأوكسيجين المذاب و30 ملغم/لتر من الجوامد العالقة. وبسبب الكميات الزائدة من تدفق مياه المجاري، بلغت 100 ملغم/لتر من الأوكسيجين المذاب و100 ملغم/لتر من الجوامد العالقة.

75. إن الحاجات المائية المتزايدة للسكان قد أدت إلى زيادة كبيرة في استخدام طبقة الأوكيفير، حيث كمية المياه المستخرجة تتجاوز الإنعاش الطبيعي. لذلك، فقد خضعت طبقة الأوكيفير إلى عملية تلميح تدريجية، بسبب نشوء برك مالحة من الطبقات العميقة ودخول مياه البحر عليها. راجع: البنك الدولي، تقييم القيود على تطوير قطاع الماء الفلسطيني، الضفة الغربية وغزة، نيسان (أبريل) 2009

76. تم سد الفجوة في توافر مياه الشرب عبر إنشاء محطات تلميح خاصة صغيرة تبيع مياه تم إزالة الملح منها. وقد أثار هذا "الحل" مخاوف صحية، نظراً لانعدام التنظيم والرقابة على نوعية المياه التي تنتجها هذه المحطات.

77. أبو ناصر: "علاقة تلوث نترات المياه الأرضية بمستوى الميثانوغلوبين لدى الأطفال الرضيعين في غزة، مجلة الشرق الأوسط للصحة، الجزء 13، الرقم 5 (أيلول - تشرين الأول 2007)

78. منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ورابطة وكالات التنمية الدولي AIDA: حصار غزة: ورقة وقائع الأطفال والتعليم، 28 تموز (يوليو) 2009

79. تعتمد المعلومات الواردة في هذا الجزء على غيشا: العقبة: الطلاب رفضوا الخروج من غزة. تموز (يوليو) 2009. راجع الموقع: www.gisha.org

80. جون هولمز، الصوت الأوروبي، 30 نيسان (أبريل) 2009

69. وفقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان، أعلنت مستشفى الشفاء عن 40 حالة إجهاض لشهر كانون الأول (ديسمبر) 2008، و52 حالة لشهر كانون الثاني (يناير) 2009، أي ارتفاع بنسبة 31%. راجع: صندوق الأمم المتحدة للسكان، أزمة غزة، التأثير على الصحة الإنجابية ورعاية التوليد، 13 شباط (فبراير)

70. المرجع ذاته. بيانات من مستشفى الشفاء فقط

71. وفقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان، حصلت 5,000 حالة ولادت في كانون الثاني (يناير)، مقارنةً بمعدل 4,000 ولادة قبل الأزمة. يمكن تحليل هذه الزيادة بزيادة حالات الولادة المبكرة بسبب الضغط النفسي والصدمة. راجع: صندوق الأمم المتحدة للسكان، أزمة غزة، التأثير على الصحة الإنجابية ورعاية التوليد، 13 شباط (فبراير) 2009

72. المرجع ذاته. زيادة المضاعفات في التوليد مما يفسر زيادة حالات العمليات القيصرية التي بلغت 32% في كانون الأول (ديسمبر) 2008 وكانون الثاني (يناير) 2009، بالتتابع. فيما كان المعدل الشهري للولادات القيصرية قبل الأزمة 15%.

73. في الأسبوع الأول من أيار (مايو) 2009، تم السماح لمجموع 54 حمولة شاحنات تحمل إمدادات مائية وصحية بالدخول إلى غزة. وهو الشحن الأكبر منذ حزيران (يونيو) 2007. وقد مكنت المواد المستوردة مصلحة مياه بلديات الساحل (CMWU)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والبنك الدولي، وOxfam GB واليونيسف من تنفيذ مشاريع مائية وصحية عاجلة. كما سمح دخول هذه الإمدادات بإنجاز مشروع حساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر الذي يزود مصباً بحرياً من بحيرات ملحية لمعالجة الفضلات السائلة العاجلة في خان يونس.

74. خصّصت أعمال معالجة الفضلات السائلة في غزة لإنتاج



الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة



هاتف +972 (0) 2 582 9962
فاكس +972 (0) 2 582 9962
ochaopt@un.org

ص.ب. 38712
القدس الشرقية 91386
www.ochaopt.org